



عبد المومن شباري
فقيه النهج الديمقراطي



ضيف العدد: **م. الطاهر الدريدي**



إن فلاحتنا ليست موجهة بالمطلق لتلبية الحاجيات الغذائية الأساسية للشعب، ومن ثمة استمرار غلاء قفة المواطن من مختلف المواد الغذائية، واستفحال الفقر

النهج الديمقراطي يدعو للنضال الوجدوي لمواجهة التوجه الرأسمالي الليبرالي المتوحش

الحكومة الجديدة جهاز لتطبيق النموذج التنموي للرأسمالية المتوحشة

سبل استعادة دور و مكانة منظمة التحرير الفلسطينية

في تعريف هاركس للفقر

لا سيادة غذائية ولا تنمية حقيقية في ظل هيمنة الاحتكارات الرأسمالية الأجنبية

في قضية بناء حزب الطبقة العاملة المستقل وجبهة الطبقات الشعبية

كلمة العدد

الاستراتيجية، تجربة البلاشفة أو تجربة الحزب الشيوعي الصيني ويحتقر التكتيك ويبخس إمكانيات العمل العلني والقانوني وينظر إلى الحزب المستقل للطبقة العاملة كحزب للمحترفين الثوريين بينما طبيعة الحزب، هل حزب المحترفين الثوريين أو حزب جماهيري، فيحددها الواقع الملموس للصراع الطبقي، أي مدى خدمة هذا الشكل أو ذاك أو مزيج بينهما للأهداف الثورية في فترة معينة. إن التغيرات التي طرأت على مجتمعنا (تراجع كبير لنسبة السكان في البادية وتضخم الحواضر وتهemis مناطق كثيرة) يؤشر على أن التغيير سيكون من خلال تلاقي نضال العمال (الإضراب العام) وكادحي الأحياء الشعبية في المدن (انتفاضات) ونضال البوادي ضد التهميش. مما يتطلب بناء اللجان العمالية في المعامل والضيعات واللجان الشعبية في الأحياء الشعبية والبوادي.

في المقابل، هناك من تأثر بالعمل في المجتمع المدني وبالفكر الحقوقي إلى حد أنه أصبح يقدر النضال الجماهيري الذي يختزله في العمل

مكن الامبريالية والطبقات السائدة العميلة لها من إجهاض هذه الموجات من السيروتات الثورية.

أما في المغرب، فإنه، إضافة لما سبق، طرحت المقاطعة العارمة لانتخابات 8 شتنبر 2021 بإلحاح مسألة التغيير لصالح الشعب. مما يتطلب السير قدما نحو الإعلان عن تأسيس الحزب المستقل للطبقة العاملة وتكثيف الجهود من أجل بناء جبهة الطبقات الشعبية.

وتعترض إنجاز هاتين المهمتين التاريخيتين عراقيل عدة.

- تشتت وضعف القوى الماركسية والثورية.

- تشتت وضعف اليسار الإصلاحية ونظرته الإقصائية وتركيزه على الانتخابات كوسيلة أساسية للتغيير؛

- لكن لعل الأخطر هي التصورات الخاطئة لإستراتيجية وتكتيكات التغيير ولطبيعة حزب الطبقة العاملة ولبناء جبهة الطبقات الشعبية.

هناك وسط القوى الماركسية من لازال يستنسخ، على مستوى

استطاعت القوى المضادة للثورة في العالم العربي والمغاربي إجهاض السيروتات الثورية في منطقتنا مؤقتا. لكنها، في نفس الوقت ومن خلال تعميق الاستبداد والاستغلال المكثف المباشر للطبقة العاملة، والغير مباشر لباقي الكادحين وتفجير الأغلبية الساحقة من الطبقات الوسطى وتصعيد تدمير البيئة الملازمين للرأسمالية في مرحلة تعفنها والضروريين لإعادة إنتاج الطبقات السائدة التبعية والريعية، تخلق الشروط الموضوعية لموجات جديدة من هذه السيروتات تتميز بانخراط كل الطبقات الشعبية فيها وتستفيد من دروس الموجات السابقة.

ولعل أهم سبب للمآل الحالي للسيروتات الثورية يتمثل في كون الطبقة العاملة وحلفائها الموثوقين (الضلاحون المعدمون والفقراء وكادحو الأحياء الشعبية) لم يلعبوا دورا قياديا في هذه السيروتات بسبب افتقاد الطبقة العاملة لحزبها المستقل عن البرجوازية أو ضعفه وغياب أو ضعف جبهة الطبقات الشعبية. الشيء الذي

يتبع ص 2

تجمة كلمة العدد

في المنظمات الجماهيرية المتقلصة العدد ويعتقد أن هذا النضال سيتحول، بقدرة قادر، إلى نضال ثوري. وهو لذلك يريد بناء حزب جماهيري فضفاض، عوض حزب يستمد جماهيريته من خلال استقطاب طلائع العمال والكادحين الذين تلتف حولهم جموع العمال والفلاحين الفقراء والمعدمين وكادحي الأحياء الشعبية، ويريد بناء حزب يراهن، ضمناً، على أن التغيير سيتم من خلال التراكم وسط المنظمات الجماهيرية، متناسياً أن النظام والقوى الإصلاحية تقف سداً منيعاً ضد أي اختراق حاسم للقوى الثورية الماركسية لهذه المنظمات (وتجربة أمريكا اللاتينية التي تلجأ فيها الألفاراشيا إلى التصفية الجسدية للمناضلين الطليعيين في المنظمات الجماهيرية واضح في هذا الصدد)، بينما يبين الواقع أن التغيير يتم من خلال قطائع فجائية مرتبطة بتطور نوعي للنضال الشعبي (المفهوم اللينيني للوضع الثوري). إن دور الحزب يتمثل في رفع شعار الملائم والتوفر على حد أدنى من الجاهزية، أي حزب يضم جزءاً هاماً من طلائع العمال والكادحين والقادر ليس فقط على اتخاذ القرارات المناسبة بل أيضاً وأساساً على تصريفها على نطاق واسع، مما يتطلب الانضباط والوحدة في الممارسة. إنه حزب يشكل حياة أركان الطبقة العاملة ويرتكز إلى المركزية-الديمقراطية التي تعني، من بين ما تعني، الديمقراطية الداخلية التي تستوجب إنضاج المواقف الأساسية بواسطة نقاش واسع وعميق والالتزام الحديدي بالقرارات المتخذة بشكل ديمقراطي.

إن بناء جبهة الطبقات الشعبية والجبهات التكتيكية لن يكون نتيجة رغبة ذاتية لهذه القوة السياسية أو الاجتماعية أو تلك أو تحالف فوقي قبلي بين قوى سياسية واجتماعية، بل يتوقف على قدرة قوى سياسية واجتماعية على الاستجابة، في ظرف معين، لمتطلبات توحيد الحركة النضالية للجماهير الشعبية من أجل التغيير الديمقراطي التحرري من خلال بلورة الشعار الملائم والشكل التنظيمي المناسب والأساليب النضالية الفعالة. غير أن ما سبق لا ينفي ضرورة القيام بتجارب للعمل الوحدوي والجهوي لأن دروس هذه التجارب هي التي من شأنها فرز القوى القادرة على الإجابة السديدة على متطلبات بناء جبهة الطبقات الشعبية المنشودة. كما يصعب بناء جبهة الطبقات الشعبية في غياب أجوبة سديدة لقضايا الهوية التي، غالباً، ما تستعملها الأنظمة السائدة والإمبريالية لزرع التفرقة وسط الشعب الواحد. ويكتسي بناء التنظيمات الذاتية المستقلة للجماهير، وخاصة العمالية والكادحة عموماً، أهمية قصوى في توفير شروط بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين وجبهة الطبقات الشعبية. ففي معمران النضال الذي تخوضه هذه التنظيمات، تبرز طلائع العمال والكادحين التي ينخرط جزء منها في الحزب المستقل للطبقة العاملة وتبني الأسس الصلبة لجبهة الطبقات الشعبية من خلال تقوية العلاقة بين مناضلي ومناضلات مختلف الطبقات الشعبية.

النهج الديمقراطي يدعو للنضال الوحدوي لمواجهة التوجه الرأسمالي الليبرالي المتوحش للحكومة الجديدة

الكتابة الوطنية للنهج الديمقراطي:

- تعتبر أن الحكومة الجديدة ستعمق التوجه الرأسمالي الليبرالي المتوحش وما يصاحبه من قمع النضالات العمالية والشعبية.

- تنادي للمشاركة القوية في التظاهرات المقررة من طرف الجبهة الاجتماعية المغربية يوم 17 أكتوبر الجاري بمناسبة اليوم الدولي للقضاء على الفقر.

تدارست الكتابة الوطنية للنهج الديمقراطي خلال اجتماعها الدوري العادي مستجدات الأوضاع ببلادنا وعلى رأسها الإعلان عن تشكيل الحكومة وترى أن الأمر يتعلق بحكومة مخزنية تمثل الرأسمال الاحتكاري الريعي، تتكون من عدد من التقنوقراط المتشبعين بالقيم الرأسمالية الليبرالية المتوحشة، حكومة يظهر من خلال تركيبة وزاراتها إقصاء ما هو حقوقي بحذف وزارة حقوق الإنسان وحذف المساواة من وزارة الأسرة وتمهيش ما هو اجتماعي بتقزيم مسألة الشغل إلى مجرد مديريةية وسط وزارة الإدماج الاقتصادي.

حكومة وزراء بمهام متعددة، يجمعون بين الثروة والسلطة وأحياناً بين الجنسية المغربية وأخرى اجنبية وبين مهامهم في الحكومة ومهامهم على رأس عدد من مجالس الجماعات.

إن المهمة الأساسية لهذه الحكومة هي تنزيل مضامين ما يسمى بالنموذج التنموي الجديد الذي يجسد التوجهات الليبرالية المتوحشة المملاة من طرف المؤسسات المالية الإمبريالية من خلال سياسات قائمة على المزيد من خصوصية المؤسسات العمومية ونهب المال العام وتحرير الأسعار بتصفية صندوق

المقاصة والاستغلال المكثف للطبقة العاملة وتكريس سياسة التقشف على المستوى الاجتماعي.

وسترفع هذه الحكومة شعار دولة قوية أي تكريس المقاربة القمعية كحافظة لتمرير السياسات. وعليه فإن القادم سيكون أسوأ، وأن الصراع الطبقي بين الكتلة الطبقة السائدة من جهة والطبقة العاملة والجماهير الشعبية من جهة أخرى سيشتد ويتوسع أكثر، وهذا ما يؤشر عليه انتشار وتصاعد الاحتجاجات العمالية والشعبية على الصعيد الوطني.

لذا فإن الكتابة الوطنية:

- تجدد دعوتها للنضال الوحدوي النقابي والجماهيري عموماً والتصدي للقمع وإشاعة روح وقيم التضامن (حالة عبد الكبير قاشا من خنيفرة واسماعيل امرار من بني ملال ومحمد متلوف من بنسليمان ومحمد الحفيظي من زاكورة نموذجاً) والعمل مع الجماهير الشعبية على تشكيل مجالس موازية كأدوات من أجل تنظيم نفسها وانتزاع مطالبها وتحسين شروط عيشها، وتعبير عن تضامن النهج الديمقراطي مع سائر الفئات المناضلة ومنها عائلات ضحايا فاجعة طنجة.

- تدعو إلى الانخراط في المبادرات النضالية التي أقرتها الجبهة المغربية لدعم فلسطين وضد التطبيع، كما تدعو إلى إنجاح الوقفات الاحتجاجية المحلية التي أقرتها الجبهة الاجتماعية المغربية بمناسبة اليوم الدولي للقضاء على الفقر يوم الأحد 17 أكتوبر 2021 في مختلف المناطق من حيث الإعداد والتعبئة والمشاركة.

النهج الديمقراطي يتضامن مع الأساتذة الذي فرض عليهم التعاقد

سلسلة من الاعتداءات الشنيعة التي ارتكبتها مختلف القوات القمعية على المحتجين/ات الذين قاموا بإزالة منظم قصد إسماع صوتهم للحكومة الجديدة.

إن النهج الديمقراطي، إذ يتضامن مع الأساتذات والأساتذة المعنفين والمعتقلين، يطالب الدولة المخزنية بالاستجابة الفورية لمطلب الإدماج في الوظيفة العمومية ورد الاعتبار للمدرسة العمومية كحق من الحقوق الأساسية لكافة بنات وأبناء الشعب المغربي في الاستفادة من تعليم عمومي مجاني موحد وجيد للجميع.

المقاربة القمعية التي سوف لن تؤدي إلا إلى المزيد من النضال والصمود لجماهير الأساتذة، نساء ورجالاً، في



إطار تنسيقيتهم العتيدة
لقد شهدت شوارع مدينة الرباط،
يوم الخميس 14 أكتوبر 2021،

يستمر النضال الهام للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد في إطار تنسيقيتهم من أجل تحقيق مطلبهم

المشروع المتمثل في الإدماج في الوظيفة العمومية، ويستمر معه تعنت النظام عبر تجاهله لهذا الحق واعتماده على

لا بد من مقاومة الشعب

في لقائه مع وزير التربية:

الكاتب الوطني لـ FNE يطالب بوقف متابعة وقمع الأساتذة والاستجابة للمطالب المشروعة

بالاختيار والتسقيف والامتحان المهني وتغيير الإطار بالتكوين والتعويض عن المنطقة وطالب بالتسريع في التسوية الإدارية والمادية؛

وطالب بالحق في المعلومة وتقاسمها مع النقابة، وإشراكها في تدبير الشأن التربوي مركزيا وجهويا وإقليميا، وحل المشاكل الضمنية والمشتركة والعامّة وزيادة في الأجور دون خلق ضحايا جدد، وتطرق لملف ضحايا النظامين كل ضحايا اتفاق 25 أبريل 2021 والمساعدين التقنيين والمساعدين الإداريين والعرضيين ومنشطي التربية والمتطوعين ومشكل معاش التقاعد الذي لا يضمن العيش لهم كمدرسين وإداريين وطالب بالتسريع بالملف؛ وذكر باتفاق أبريل 2011 ورفع الحيف عن أساتذة الابتدائي والاعدادي والمحققين وجعل حد لحرمانهم من خارج السلم والدرجة الجديدة، التعويض عن العمل بالمناطق النائية منذ 2009 وملف المرززين والنظام الأساسي والمستبرزين (ومشكل أساتذة الإعدادي) والتعويض عن التكوين الذي عمر طويلا، والزفزانة 10، وجعل حد لتهميش المفتشين والعمل على اللقاء معهم والاستفادة من خبراتهم، وباقي الأطر المشتركة والأساتذة والإداريين العاملين بمختلف مراكز التكوين وبمختلف الإدارات، مع الاعتراف بمراكز التكوين وبتدريبات المدرسين وبالتكوين، وأساتذة اللغة العربية والثقافة المغربية بأوروبا، والأساتذة المتدربين المرشحين ومعهم أصحاب الشواهد الطبية، ومربيّات ومربيّ التعليم الأولي وعمال الحراسة والنظافة والطبخ وجعل حد للهشاشة التي يعيشونها كعاملات وعاملين بالمؤسسات التعليمية والإدارات؛

وذكر بوجود وضع حد للاحتقان الذي تعرفه العديد من المديرات والأكاديميات الجهوية، وكنموذج أكاديمية العيون حيث وجب التدخل العاجل مركزيا لحل المشاكل المطروحة بين المسؤولين النقابيين الجهويين ومسؤول الأكاديمية الجهوية؛

كما تطرق إلى مستلزمات التعليم الضرورية من توفير البنيات التحتية الكافية والمرافق والتجهيزات ومراجعة المناهج والبرامج وتوفير الموارد البشرية الكافية من مدرسين ومدرسات وإداريين وإداريات وتحفيزهم وحل مشاكلهم؛

وأكد على دور التعليم الأولي مشيرا إلى غياب التعليم الأولي العمومي بالمغرب حيث غياب حجرات الدرس العمومية والتجهيزات العمومية والمربيّات والمربيّون العموميون وكذلك بالوضعية المزرية للعاملات والعاملين بالتعليم الأولي؛

وبعد ذلك تدخل وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي مؤكدا على أن اللقاء يبقى أوليا لكنه تطرق لأمور جد مهمة ويجب متابعة اللقاءات والعمل على حل المشاكل وفق الإمكانيات المتاحة والتأكيد على إخراج النظام الأساسي الموحد لجميع موظفي الوزارة مع الأخذ بعين الاعتبار الجهوية ببلادنا، وعبر عن استعداده للتدخل لحل المشاكل المطروحة والدفن بمنظومة التعليم ببلادنا لتلعب دورها في تقدمه.

في لقاء لوزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة مع الكاتب العام الوطني للجامعة الوطنية للتعليم FNE، التعبير عن الاستعداد الكامل لاستئناف الحوار وحل المشاكل المطروحة وتطوير منظومة التعليم ببلادنا

انعقد بمقر وزارة التربية الوطنية بالرباط اليوم الجمعة 15 أكتوبر 2021 لقاء أوليا لوزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة؛ شكيب بنموسى مع الكاتب العام الوطني للجامعة الوطنية للتعليم FNE الرفيق الإدريسي عبد الرزاق، حضره الكاتب العام للوزارة يوسف بالقاسمي والمدير المركزي للموارد البشرية وتكوين الأطر محمد بنزهوني والمكلف بوحدة التواصل بالوزارة عمر المتيني.

وبعد كلمة ترحيبية من طرف الوزير أخذ الكلمة الرفيق



الإدريسي في البداية متقدما بالتهنئة على المسؤولية الجديدة ومتمنيا له التوفيق الكامل بما يخدم بالطبع ببلادنا وشعبنا وبنات وأبناء شعبنا وقطاع التعليم ببلادنا. وبعد ذلك ثمن الدعوة للقاء مع النقابات التعليمية الخمس الأكثر تمثيلية، وفي نفس الوقت عبر باسم الجامعة الوطنية للتعليم FNE عن الأسف الشديد لاستمرار جلسات المحاكمات للأساتذة المفروض عليهم التعاقد، حيث كانت جلسة أمس الخميس بالمحكمة الابتدائية بالرباط والتي أجلت إلى دجنبر القادم، وصاحبها التضامن والاحتجاج من طرف الأساتذة والأساتذات ووجه بالقمع والاعتقال 16 أستاذ لا زالوا رهن الاعتقال، وطالب بإطلاق سراحهم وبوقف المتابعات وحل المشكل بشكل نهائي بإدماج المعنيين والمعنيات في النظام الأساسي لموظفي وزارة التربية والتعليم الأولي وهي مناسبة لإصدار النظام الأساسي الجديد يأخذ بعين الاعتبار كل المشاكل وأوضاع مختلف العاملين والعاملات بالوزارة.

كما ذكر بالمطالبة بالتسريع بإخراج المراسيم التعديلية الخاصة بأطر الإدارة التربوية مسكا وإسناد وأطر التوجيه والتخطيط وحاملي الشهادات (ماستر ومهندس) والدكاترة ومساعدين تقنيين ومساعدين إداريين والمكلفين خارج إطارهم،

وطالب بجعل حد للتماطل في التسوية المالية للترقيات

اعتصام عمال منجم زلو (بوعنان)

دخل عمال منجم زلو (قرب بلدة بوعنان) في اعتصام لمدة ثلاثة أيام، 16-15-14 أكتوبر 2021، ويبلغ عدد المعتصمين 60 عامل مرسوم كلهم منظمين في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (ك د ش) فيما لم يشارك 4 ينتمون لنقابة أخرى. ويشغل بالمنجم زهاء 130 عامل بين المرسمين والتابعين للشركات الواسطة. حيث أن عمال المناولة ممنوعون من عمليا من التنقيب ومن الإضراب... (كما هي القاعدة في مختلف جهات المغرب).

تستغل المنجم الذي يستخرج منه معدن "البارتين la barytine"، الشركة "كومبار" (تابعة لمجموعة "شلوم بيرجي" العالمية حسب العمال) وبدأ الاستغلال به منذ 1978 وتحقق الشركة أرباحا خيالية نظرا للطلب المتزايد ولانخفاض كلفة الإنتاج بالالتجاء إلى شركات الواسطة والمناول والاستغلال المكثف لليد العاملة.

مطالب العمال هي أساسا الزيادة في الأجور وتحسين شروط السلامة من حوادث الشغل (المتفجرات والحرية النقابية واحترام مناديب العمال...).

ولاستغلال المنجم انعكاسات سلبية على المنطقة التي لا تستفيد من الثروة المستخرجة تتمثل في إزعاج الساكنة بالانفجارات وتلوث المياه واستنزاف الماء الصالح للشرب بالنسبة للإنسان والحيوان ومياه السقي... على فقر

الجهة الاجتماعية المغربية تدين بشدة الزيادات الضخمة في العديد من المواد الغذائية الأساسية

اجتمعت لجنة المتابعة للجهة الاجتماعية المغربية يوم الخميس 7 أكتوبر 2021، وتدارست مستجدات الأوضاع العامة ببلادنا وآفاق العمل. وتزامن هذا الاجتماع مع الاعلان عن تشكيل الحكومة المنبثقة عن مهزلة انتخابات 8 شتنبر المنصرم، وهي انتخابات غير ديمقراطية ولا تمثل الإرادة الشعبية لكونها تكرر الاستبداد ولما شهدته من فساد وفساد وتزوير وتلاعب بالوائح وبالنتائج وسيطرة الأثرياء المستفيدين من الربيع والاحتكار والتبعية على الخريطة التي افرزتها على مستوى الجماعات والبرلمان بغرفتيه.

ولهذا فان المنتظر هو المزيد من خنق الحريات والفقر والهشاشة وغلاء الاسعار الذي تجاوز في بلادنا ما هو سائد عالميا في الفترة الحالية.

وتزامن الاجتماع مع الدخول المدرسي حيث السمة الأبرز هي الاكتظاظ واجترار سلبيات الموسم الدراسي السابق حيث لم يدرس تلاميذ القطاع العمومي عمليا سوى 50 في المائة من المقررات الأمر الذي يفاقم التفاوت بين التعليمين العمومي والخصوصي.

ان الجهة الاجتماعية المغربية إذ تدين بشدة الزيادات الضخمة في العديد من المواد الغذائية الأساسية ومواد البناء وقمع الحريات وتكميم الأفواه (حالة المناضل النقابي محمد الحفيظي من زاكورة وعبد الكبير قاشا من خنيفرة واسماعيل أمرار من بني ملال نموذجاً) فانها تهيب بكافة المناضلات والمناضلين وسائر الجماهير الشعبية الى تخليد اليوم الدولي للقضاء على الفقر يوم الاحد 17 أكتوبر 2021 بتنظيم وقفات احتجاجية محلية في مختلف المناطق وتخبر بتنظيم ندوة بنفس المناسبة يوم السبت 16 أكتوبر الجاري.

كما تدعو الى تحريك فروع الجهة والتفاعل الايجابي مع نضالات مختلف الفئات الاجتماعية والانخراط فيها.

كفى هجوما على الدكتور مصطفى معهود

للمزيد من الانتقام، آخرها حرمانه من تدريس الأقسام الإشهادية وحرمانه من المشاركة في امتحانات الباركالوريا لثلاث سنوات، إضافة إلى عدم تسلمه تقريرين للتفتيش بعد زيارتين متتاليتين قبل سبعة اشهر من الآن. علما ان له حق الطعن والمطالبة بتفتيش مضاد محروما بذلك من نقطة التفتيش، بالرغم من النتائج الجيدة التي حصل عليها التلاميذ في الموسم الفارط بنقط متجانسة مع نقط المراقبة المستمرة كما جرت العادة في كل مشواره المهن تدريس مادة الرياضيات، ناهيك عن كونه منتخبا في مجلس التدبير ومنسق تربوي للمادة، وهذا ما يبرهن على امعان المدير الاقليمي في الاستمرار في نهجه الانتقامي من الأستاذ مصطفى معهود خصوصا والغطرسة التي يتصف بها نتيجة حمايته من قبل جهات نافذة رغم احتجاجات نقابات تعليمية على غطرسته لما كان مديرا اقليميا بإقليم الرشيدية، ولن تنسى الشغيلة التعليمية بالرشيدية انتقامه من تسعة عشر أستاذا، وعزله لاستعادة بهدف تصفية حسابات ضيقة مع مسؤول نقابي، كل هذا يتم بتواطؤ مفضوح مع الأكاديمية الجهوية التي تسايه بالزج بنساء ورجال التعليم في مجالس تأديبية كيدية.

إن ما يتعرض له الأستاذ مصطفى معهود مجرد انتقام عبر حلقات، للنيل من عزيمته وطرده كمنتخب لمجلس التدبير باتهامه بالشوشرة عليه!!!! وإلغاء صفته كمنسق تربوي لمادة الرياضيات، وكذلك على صموده من أجل الكرامة ورفع كل أشكال الاستبداد، والاستغلال السائد في عقلية القائمين على الشأن التعليمي بالبلاد.

م احمد الحفيظي

فاعل نقابي وحقوقى

الدخول معه في حوار بحضور الجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديمقراطي، والنقابة الوطنية للتعليم CDT- تعهد المدير الاقليمي فيه بأجراء الطي النهائي للموضوع، خصوصا أنه عمر طويلا وبتمكينه من جميع



وثائقه التي طلبها من بينها شهادة كفاءته في مادة الرياضيات، والتي تتحجج المديرية في عدم تسليمها له بضياعها وهذا الأمر مثير للسخرية. كيف لإدارة ان تحرم موظف من وثيقة بهذه الحجة البليدة لنتقاجئ مرة أخرى بعزم المدير الاقليمي على فتح الموضوع عبر استفسارات استفزازية عن أمور تافهة لا مسؤولية للأستاذ مصطفى معهود عنها، ولا يمكن تبريرها إلا بالنية المبيتة للمديرية الإقليمية بميدلت وزبانيته

يخوض الدكتور مصطفى معهود استاذ مادة الرياضيات بالثانوية التأهيلية م علي الشريف بالريش إقليم ميدلت، معارك نضالية جراء ما لحقه من حيف اداري زج به في مجالس تأديبية كيدية مضربة ومبررة

بشهادات لا وجود لها، أو بتقارير تضيق من حقه في الاحتجاج السلمي، بعضها دخل فيها القضاء كطرف وبث فيها بالحفظ، والغريب في الأمر أن الإدارة تستعمل هذه التقارير ضده في المجالس التأديبية الكيدية، والتي تحفظ بعضهم التوقيع عليها إثر اجتماع أعضاء اللجان الثنائية لتصدر الإدارة فيه قرار أحادي الجانب، وأمام صمود الأستاذ مصطفى معهود في معركة دخل فيها في إضراب عن الطعام ما أجبر المديرية الإقليمية بميدلت

آباء وأولياء يحتجون على حرمان أطفال "ثلاثي الصبغي 21" من الدراسة

حضر وفد الجمعية يوم الثلاثاء، وبقي ينتظر الاستقبال من الساعة 9 صباحا الى الثالثة زوالا دون جدوى.

لم يتم الاستقبال، ونفسية الأطفال وأسره تزداد حرقة.

أين حقوق الإنسان عامة وحقوق الطفل خاصة؟ أين المواثيق الدولية التي صادقت عليها الدولة المغربية في مجال حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة؟ إننا في النهج الديمقراطي، فرع المحمدية، نعبر عن تضامنا مع الأطفال وأسره ومع الجمعية، ونستنكر كل الاجراءات التي تحاول حرمان الأطفال 33 من حقهم في التلوج إلى المعرفة العلمية.

نحمل المسؤولية لجميع الجهات المعنية (المديرية الاقليمية، العمالة، المجلس البلدي ...) في عملية حرمان هؤلاء الأطفال من التعليم.

الملاحظة: الأطفال يستنجدون برئيس الدولة. فهل من مجيب؟

علي فقير

غريب: تطلب الإدارة من الجمعية ومن الآباء حرمان الأطفال الذي يتجاوز عمرهم 12 سنة (؟)، من متابعة التعليم.

- امام تعنت الإدارة المحلية، اضطرت الأسر



والجمعية والأطفال الأبرياء، إلى تنظيم وقفة أمام المديرية الإقليمية لوزارة التربية الوطنية.... وذلك يوم الاثنين 11 أكتوبر 2021.

طلب من الجمعية إنهاء الوقفة، على أساس استقبال المسؤولين وفد عن الجمعية يوم الثلاثاء 12 أكتوبر 2021.

نظمت "جمعية آباء وأصدقاء الأطفال ثلاثي الصبغي 21" يوم الاثنين 11 أكتوبر 2021 وقفة أمام المديرية الإقليمية للتعليم بالمحمدية للاحتجاج على الحيف الذي طال أبنائهم من خلال حرمان بعضهم من متابعة دراستهم.

وعن اسباب تنظيم الوقفة، نقدم جزء من تصريحات بعض أعضاء الجمعية المنظمة للوقفة وعائلات التلاميذ الضحايا لأحد مناضلي النهج الديمقراطي وعضو في الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالمحمدية، ولرسل جريدة النهج الديمقراطي بالمحمدية الذين واكبوا الوقفة:

- تأسست "جمعية آباء وأصدقاء الأطفال ثلاثي الصبغي 21" سنة 2010 وهي جمعية قانونية.

- تمكنت الجمعية من الحصول على ثلاثة أقسام بمدرسة "ابن عطية" الموجودة بالمحمدية العالية، وهي مدرسة عمومية. لماذا 3 حجر (منذ 2013)؟ لأنه، علميا، لا يمكن تدريس أكثر من 10 اطفال في قسم واحد. والكل يعرف صعوبة تدريس هذه الفئة من المواطنين والمواطنات.

- تفاجأت الجمعية والأسر والأطفال بقرار

الكتابة الجهوية بفاس مكناس للنهج الديمقراطي

تأكد على ضرورة توحيد النضالات الشعبية ضد المخططات التصفوية والتفقيرية باسم النموذج التنموي المزعوم

النموذج التنموي المزعوم، وتحويل الرفض الشعبي والاستعداد النضالي الهائل إلى قوة للتغيير الجذري في إطار وحدوي ومنظم.

2- تدين حملة الاعتقالات في صفوف مناضلي الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب وتلفيق التهم والمضات لمناضلي النهج الديمقراطي (قاشا-أمرار- متلوف)، وتطالب بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين ومعتقلي الحركة الطلابية.

3- تدعو إلى تشكيل مجالس الأحياء الشعبية كسلطة مضادة لمجالس الأعيان وناهي المال العام التي أفرزتها الانتخابات المخزنية وقاطعها الشعب المغربي.

4- تضامنه مع نضالات فروع الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب (تاهلة-صفرو-تاوانات-القرية- أوطاط الحاج...). من أجل الحق في التنظيم والشغل، وإدائه لكل أشكال التصييق والاعتقالات التي تطالهم. كما يعلن تضامنه مع عضو المكتب التنفيذي حليم المسيح الذي تم اعتقاله بميسور بتهمة "إهانة موظف". كما تؤكد تضامن النهج الديمقراطي مع نضالات الشغيلة الصحية بالمستشفى الإقليمي ابن باجة بتازة ضد العبث والتسيب الذي يعيشه هذا المرفق العمومي، وتحميله المسؤولية للسلطات الصحية والترابية بالإقليم.

5- تؤكد انخراط فروع الجهة في سيرورة بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين كتعبير سياسي للطبقات الشعبية المفقرة ضد التحالف الطبقي السائد وأحزاب الهجينة في أفق التغيير الديمقراطي.

يلي:

- مواصلة الاستغلال المكثف من طرف الباطرون لقوة الطبقة العاملة داخل الأحياء الصناعية بكل من فاس، مكناس وتازة و صفرو، وكذا عاملات و عمال الضيعات الفلاحية في الواتة و إيموزار وضواحي مكناس و قرية با محمد وأوطاط الحاج، حيث حرمانهم/ن من حقوقهم/ن الاقتصادية والاجتماعية وحرمان عمال/ات و مستخدمي/ات دور الطالب /ة من أجورهم/ن من أجورهم/ن منذ 12 شهرا، وانفضاح أكذوبة الدولة المخزنية فيما يخص الحماية الاجتماعية.

- انهيار المنظومة الصحية العمومية حيث غياب الأطر الطبية والتجهيزات والخدمات داخل مستشفى احمد بن دريس الميسوري باوطاط الحاج وكذا داخل مستشفى محمد الخامس بصفرو وإغلاق عدة مستوصفات في البوادي. وقد خاض سكان المرس بإقليم بولمان سلسلة نضالات على مدى 5 أسابيع خلال الشهر الماضي للمطالبة بحقوقهم في الصحة. وكذا تدهور البنيات الصحية العمومية بإقليم تازة وافتقدها لكل مقومات الاستشفاء والعلاج والتدخلات الجراحية في أغلب الأمراض.

وعليه، و إذ أن التمثيلية البرجوازية المنبثقة عن انتخابات 8 شتنبر 2021 لا تمثل الإرادة الشعبية، ولن تخدم إلا مصالح الباطرون والرأسمال، فإن الكتابة الجهوية للنهج الديمقراطي بجهة فاس/ مكناس:

1- تجدد التأكيد على ضرورة توحيد النضالات الشعبية من أجل التصدي للمخططات التصفوية والتفقيرية باسم

عقدت الكتابة الجهوية للنهج الديمقراطي بجهة فاس/ مكناس اجتماعها العادي يوم الأحد 10 أكتوبر 2021. وبعد مناقشة نقاط جدول الأعمال، و تدارس مجموعة من القضايا التنظيمية والسياسية والجماهيرية. أصدرت البيان التالي :

- يتبها النهج الديمقراطي لعقد مؤتمره الوطني الخامس والإعلان عن تأسيس حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين.

- تصاعد القمع المسلط على النضالات والاحتجاجات الشعبية، ومسلل التصييق والاعتقال و المحاكمات الصورية في صفوف المناضلين، في ظل الهجوم الذي تشنه الكتلة الطبقية السائدة على قوت المغاربة وقدرتهم الشرائية من خلال الزيادات المهولة في أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية و مواد البناء.

- تعيش جهة فاس/ مكناس كباقي الجهات على وقع مخلفات انتخابات 8 شتنبر التي أشرفت عليها وتحكمت فيها وزارة الداخلية. هذه الانتخابات التي قاطعها النهج الديمقراطي، وتعرض مناضلوه للقمع والمنع من الدعاية لموقفه، عرفت مستوى مفضوح ومكشوف من التلاعب والتزوير وتوزيع المال وشراء ذمم المنتخبين، لتشكيل مجالس الأعيان والبرجوازية ومافيا يالريع الانتخابي، لا رهان عليها لتحسين أوضاع الجماهير الشعبية، واسترجاع المكتسبات المادية والديمقراطية والثقافية والبيئية للشعب المغربي.

وعلى مستوى أقاليم ومدن و بوادي جهة فاس/ مكناس، توقفت الكتابة الجهوية للنهج الديمقراطي على ما

عائلات المختطفين مجهولي المصير وضحايا الاختفاء القسري بالمغرب تندد بقمع وقفة الحقيقة

على اثر قمع وقفة الحقيقة التي دعت لها يوم 10 أكتوبر 2021، أصدرت لجنة التنسيق لعائلات المختطفين مجهولي المصير وضحايا الاختفاء القسري بيانا تندد فيه بالقمع الذي ووجهت به مما جاء فيه :

دشنت الحكومة الجديدة المعينة، وسط إنزال أمني كثيف، أول قرار لها بمواجهة الحركة الحقوقية بمنعها بالقوة من تنظيم وقفة الحقيقة تحت شعار "الإسراع بإقرار الآلية الوطنية المستقلة للحقيقة هو الرد الحقيقي على تقارير الدولة المغربية ومؤسساتها الرسمية" 2021 وقد سخرت لإجهاض ومنع وقمع هذه الوقفة كل أدواتها القمعية.

هذه الوقفة الاحتجاجية التي دعت لها لجنة التنسيق لعائلات المختطفين مجهولي المصير وضحايا الاختفاء



القسري (المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف)، بالمغرب مساء اليوم الأحد 10 أكتوبر 2021 بساحة ماريشال "ساحة الحقيقة" بمدينة الدار البيضاء، تدخل في إطار عشرات الوقفات الرمزية التي قامت وتقوم بها الحركة الحقوقية للمطالبة بحل الملفات العالقة، وعلى رأسها ملف الحقيقة حول الاختفاء القسري وإيجاد حل منصف وعادل لكل القضايا المرتبطة بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين حتى لا يتكرر مجرى وما يجري من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان .

إن لجنة التنسيق لعائلات المختطفين مجهولي المصير وضحايا الاختفاء القسري داخل المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف تعبر عن :

- شجبها وتنديدها بالمنع والقمع الذي تعرضت له الوقفة الحقوقية الرمزية التي دعت إليها.

- إصرارها وإصرار كل ضحايا الاختفاء القسري وعائلاتهم إلى مواصلة النضال وبكل الأشكال الممكنة حتى تحقيق كل المطالب المشروعة.

- مناشدتها لكل الضمائر الحية والتواقفة للحرية والكرامة إلى مساندتها والوقوف إلى جانبها في كل المحطات النضالية التي سوف نتخذها مستقبلا.

- تحياتها العالية لكل المناضلين والمناضلات الذين لبوا دعوتنا للمشاركة في الوقفة ونخص بالذكر والدي المعتقل السياسي الصحفي عمر الراضي.

المحمدية

زيارة تضامنية لمعتصم عمال وعاملات شركة "المحمدية شوز"

مندوبية الشغل بتأدية الأجور في يوم 5 أكتوبر 2021، وإعادة تشغيل المعمل يوم 11 أكتوبر 2021.

فها نحن في يوم 12 أكتوبر 2021 والأجور لم تصرف والعمل لم يستأنف رغم حضور العمال وعاملات يوم الإثنين 11 أكتوبر 2021 بمقر العمل.

فهل ستدخل السلطات المختصة لفرض أداء الأجور المستحقة، والسهر على تطبيق القانون وإعادة تشغيل المعمل؟

على فقي

تحايل الباطرون على القانون، وأغلق المعمل بدون إشعار قانوني وبدون تأدية أجور العمال وعاملات المتعلقة بأسابيع العمل الأخيرة التي اشتغل الضحايا خلالها.

وهكذا وجدت العشرات من العمال وعاملات أنفسهم شبه مشردين ومشرذات.

يأتي إغلاق المعمل في ظروف صعبة، الدخول المدرسي....

وحسب الضحايا فقد يكون الباطرون قد التزم في اجتماع تم في مقر

قام وفد مكون من المناضلة زهرة ازلاف الكاتبة المحلية لفرع النهج الديمقراطي بالمحمدية، على فقير عضو الكتابة المحلية لفرع النهج الديمقراطي، المناضلة عزيزة لمكاني عن الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، فرع المحمدية بزيارة تضامنية لمعتصم عمال وعاملات شركة "المحمدية شوز" للأحذية يوم الثلاثاء 12 أكتوبر 2021.

ويخوض عمال وعاملات الشركة منذ مدة اعتصاما للاحتجاج على تشريدهم بعد الإغلاق الغير قانوني للمعمل، حيث

الحكومة الجديدة جهاز لتطبيق النموذج التنموي للرأسمالية المتوحشة

الحسين لهنواوي

التعليم يشكل عقبة كبيرة نظرا لحساسية الشعب وحرصه على تعليم بناته وأبنائه وبالتالي استعداده للتضحية والدفاع عن هذا الحق، وما نضالات تنسيقية الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد إلا دليلا قاطعا على هذا الاستعداد النضالي الهائل. فالشعب المغربي قد يتساهل مع الزيادات في الأسعار وتوسيع دائرة الفقر والهشاشة والتنامي الفظيع للبطالة، لكن تعليم بناته وأبنائه هو بمثابة الخط الأحمر الذي سيهب للدفاع عنه، ولنا في انتفاضة 23 مارس 1965 بالدار البيضاء مثال ساطع عن استعداد الشعب الكادح والمقهور للدفاع عن ما يعتبره حقه غير القابل للتصرف من طرف النظام المخزني وكيل الامبريالية والرأسمالية العالمية.

يأتي إسناد حقيبة قطاع التعليم لوزير الداخلية الأسبق و منسق فريق إعداد مشروع النموذج التنموي، رسالة مضمونها أن النظام سينفذ مخطط صندوق النقد الدولي الذي يقضي بالتفويت التدريجي للمدارس العمومية، لذلك يتم إفراغ تدريجيا بعض المدارس الابتدائية وبعض الأعداديات من التلاميذ عبر توجيههم إلى مدارس أخرى، كل هذا في أفق تفويتها. في نفس الوقت يتم إعداد اللوبيات الرأسمالية التي ستسلم هذه المدارس باستفادتها من الدعم الكبير وإعفاءها من الضرائب، في نفس السياق أيضا، سيتم تشغيل الأساتذة والأساتذات بالعقدة مع أكاديميات التعليم الجهوية، مرحليا، على أن يتم تفويتها هي كذلك إلى الرأسمال المحلي والأجنبي. أما فيما يخص تمويل هذه المؤسسات الجهوية فسيتم من أداء المواطنين والمواطنات لواجبات تدرس بناتهم وأبنائهم.

إن الركيزة الأساسية لمخطط صندوق النقد الدولي معروف بما يسمى، في أدبياته، بتقليص كتلة الأجور، التي تتعدى 12 في المائة من الناتج الداخلي الخام والتي يستوجب ان تقل عن عشرة في المائة. وبما أن قطاع التعليم يشغل حوالي 53 في المائة من مجموع الموظفين، فيجب التوجه، رأسا إليه، للتخفيف من عدد العاملين من أساتذة وأعاون إداريين وحراس وغيرهم. وفي هذا الإطار تمت تصفية الحراس والأعاون وتفويت خدماتهم إلى شركات المناولة المعروفة باستغلالها البشع للعاملات والعمال بتواطؤ وزارة التشغيل ومصالحها. هذه الوزارة التي تم حذفها في الحكومة الحالية لتتقلص إلى درجة مديرية، وهذه كذلك رسالة بليغة إلى الطبقة العاملة التي ستواجه رصاص الباطروننا بصدر عار، إلا من نضالها ووحدها. ثم تأتي محاولة توظيف الأساتذات والأساتذة بالعقدة مع الأكاديميات الجهوية في أفق تحويلها إلى مؤسسات خصوصية تتمتع بالاستقلالية المالية. وبهذه الطريقة يصبح الأستاذ مجرد عامل يقدم خدمة للرأسمالي مقابل أجره يتم تحديدها من طرف الباطرون. إن تنسيقية الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد بنضالاتها المستميتة وصمودها أمام حملات القمع والتضييق والاقتطاعات الظالمة قد أريكت حسابات النظام المخزني في تنفيذ برنامج المؤسسات المالية الامبريالية.

أساسا، على المديونية الخارجية، التي فاقت ثمانون في المائة من الناتج الداخلي الخام، وهو مستوى خطير بشهادة هذه المؤسسات المالية الامبريالية. من بين هذه التوجيهات اللاشعبية، يحتل تفويت قطاع التعليم للرأسمال الخاص، الأولوية القصوى، بحيث يمكن الدولة من نفض يدها نهائيا عنه، لأنه حسب هذه المؤسسات المالية، يستهلك الجزء الكبير من ميزانية الدولة، من خلال كتلة أجور العاملين في القطاع، وكذلك

تم تشكيل الحكومة الجديدة التي ستنفذ مضامين النموذج التنموي الجديد، هذه الحكومة المنبثقة عن نتائج مسرحية الانتخابات التي، من المعلوم، أن الشعب المغربي قد قاطعها بشكل كبير، إدراكا منه بعدم جدواها وانعدام أي رهان عليها. جل وجوه هذه الحكومة، رجالا ونساء هم من ممثلي البورجوازية الاحتكارية التي تعمل كواجهات لإدارة المشاريع الكبرى للقصر، مع استفادتها، بطبيعة الحال، من الريع المخزني مقابل رعاية وتنمية



تكاليف بناء الحجرات والمدرجات والمختبرات إلى غير ذلك من التجهيزات الأساسية الضرورية. لذلك تعتبر أن الرأسمال المحلي والأجنبي هو الذي يجب أن يستثمر في هذا القطاع ويعتمد مبدأ الربح والخسارة. طبق هذا المنطق يعتبر نساء ورجال التعليم يد عاملة عند الرأسمالي مالك المدرسة أو المعهد أو الكلية. بجانب هذا القطاع الحيوي، هناك قطاع الصحة العمومية، الذي يعرف نفس المصير، لكن تفكيك وتفويت قطاع

هذه المشاريع، جلهم متشعب بأفكار ومبادئ الليبرالية المتوحشة. وكعادة، في سياسة المحزن يتم الاحتفاظ بوزارات السيادة التي تشتغل خارج ما يسمى بالبرنامج الحكومي، لكن المثير هو إسناد حقيبة التعليم الأساسي لوزير الداخلية الأسبق ومنسق فريق إعداد النموذج التنموي الذي سيحدد المعالم السياسية والاقتصادية والاجتماعية للشعب المغربي إلى حدود سنة 2035، وهي معالم ستركز على تكريس زيادة اغتناء كمشة الأغنياء عبر تركيز ثروات الشعب بين أيديهم مقابل تعميم الفقر والتهميش على أوسع الجماهير الشعبية، وقد بدأت، بالفعل، هذه السياسة من خلال الزيادات الفاحشة في أسعار المواد الأساسية كالدقيق والسكر والزيت بالإضافة إلى رفع الدعم عن غاز البوتان.

يشكل قطاع التعليم العمومي ومعه المدرسة العمومية الركيزتين الأساسيتين، التي على أساسهما يمكن قياس تقدم الشعوب والأمم من خلال رفع نسب التمرس والتشطيب على آفة الأمية بالإضافة إلى البحث العلمي وتوفير أكاديميات البحوث وإعطائها الأولوية في الميزانيات العمومية. بالنسبة للدولة المخزنية، نجد أن كل المؤشرات والإحصائيات الوطنية والتقارير التي تصدرها المنظمات الدولية المختصة في مجال قطاع التعليم، تشير إلى أن المغرب يتذيل المراتب الأخيرة، سنة بعد أخرى، بل تسبقه العديد من الدول التي تعاني من ويلات الحروب وتدخلات القوى الامبريالية. من الطبيعي أن يخضع النظام المغربي لتوجيهات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي لأنه يعتمد،

“ الشعب المغربي قد يتساهل مع الزيادات في الأسعار وتوسيع دائرة الفقر والهشاشة والتنامي الفظيع للبطالة، لكن تعليم بناته وأبنائه هو بمثابة الخط الأحمر الذي سيهب للدفاع عنه، ولنا في انتفاضة 23 مارس 1965 بالدار البيضاء مثال ساطع عن استعداد الشعب الكادح والمقهور للدفاع عن ما يعتبره حقه غير القابل للتصرف من طرف النظام المخزني وكيل الامبريالية والرأسمالية العالمية. ”

لا سيادة غذائية ولا تنمية حقيقية في ظل هيمنة الاحتكارات الرأسمالية الأجنبية

يصدر هذا العدد 429 من جريدة النهج الديمقراطي في سياق جد دقيق، من جهة، وتزامنا مع ذكرى عدد من المحطات التاريخية ذات دلالة عميقة خلال شهر أكتوبر من جهة ثانية. فبالإضافة إلى الثورة البلشفية العظيمة في أكتوبر عام 1917 التي قادها الحزب البلشفي والجمهير العمالية بناءً على أفكار الماركسية وتطوير اللينينية؛ يتضمن شهر أكتوبر ثلاث تواريخ عالمية هامة منها 15 أكتوبر يوم المرأة القروية، و16 أكتوبر يوم الغذاء الذي تحييه الحركة العالمية للمزارعين "فيكابييسينا" Via Campesina هذه السنة تحت شعار "يوم النضال من أجل سيادة غذائية للشعوب ولواجهة الشركات المتعددة الاستيطان"، و17 أكتوبر اليوم العالمي لمحاربة الفقر أو الأصح محاربة من يصنعون الفقر.

لقد سبق لجريدة النهج الديمقراطي أن تناولت من زوايا مختلفة مسألة الأمن الغذائي بالمغرب، وكانت اللازمة كل مرة عدم الاعتماد على منطق السوق وضرورة القطع مع الأفضلية التي دأبت السياسات الاقتصادية تعطيها لنمو صادرات المنتجات الفلاحية واستيراد خصائص الغذاء من السوق الدولية، لأن هذا الخيار يتنافى والسير على طريق تحقيق ما يلزم من الكميات المطلوبة لتغطية الحاجيات المحلية في مامن عن تقلب الأسواق وآثار كوارث الجفاف وما تلاها حاليا من تبعات جائحة كوفيد 19 لم تكن في الحسبان. هكذا إذن سنتناول من جديد في ملف هذا العدد، واستكمالا لما تم تناوله في الأعداد السابقة، موضوع "استحواذ الشركات الأجنبية على الثروات الفلاحية ومشكل السيادة الغذائية".

الأمن الغذائي بالمغرب بين كوارث الجفاف وجائحة كورونا ما دور الفلاحة المسقية؟

محمد المساوي

المائة للحيات المتوسطة والصغيرة و5 في المائة للحيات الصغيرة جدا. وهذا يدل مقارنة مع ما سبق على ميل واضح نحو استفادة نسبة أكبر للحيات الكبيرة من مياه الري. إجماليا تساهم الفلاحة المسقية بمعدل 45 في المائة في الناتج الداخلي الخام الفلاحي و75 في المائة في الصادرات؛

57 في المائة من العدد الإجمالي فيما تحوز 70 في المائة من مجموع المساحة الفلاحية.

- الحيات الصغيرة جدا، وهي تضم الحيات التي تتوفر على أقل من 3 هكتارات في المناطق البورية وهكتار واحد في المناطق السقوية، وتشمل هذه المجموعة 41 بالمائة

لقد سبق لجريدة النهج الديمقراطي أن تناولت من زوايا مختلفة مسألة الأمن الغذائي بالمغرب. وكانت اللازمة كل مرة عدم الاعتماد على منطق السوق وضرورة القطع مع الأفضلية التي دأبت السياسات الاقتصادية تعطيها لنمو صادرات المنتجات الفلاحية واستيراد خصائص الغذاء من السوق الدولية. لأن هذا الخيار يتنافى والسير على طريق تحقيق ما يلزم من الكميات المطلوبة لتغطية الحاجيات المحلية في مامن عن تقلب الأسواق وآثار كوارث الجفاف وما تلاها حاليا من تبعات جائحة كورونا 19 لم تكن في الحسبان.

إذا كان من الصعب تحمل الأضرار الجسيمة الحالية وتصور ما سوف يحدث لاحقا جراء هذا الوباء عالميا ومحليا، فإنه من الواجب في هذه الظروف دق ناقوس الإنذار بخصوص ما بات يهدد أماننا الغذائي من مخاطر قاتلة.

وهنا لا بد من مساءلة الفلاحة المسقية في درء تلك المخاطر وبدورها في توفير إنتاج محلي ومضمون.

لا بد من التذكير بداية ببنية الحيات الإنتاجية ونصيب الأراضي المسقية ومساهمتها الاقتصادية إجمالا وفي الأمن الغذائي خاصة، قبل الانتقال إلى ما تستتبعه قيمة الحصيد من توجهات سياسية جديدة وإجراءات عملية ذات الصلة.

خصائص وحدات الإنتاج الفلاحي :

في غياب أية معطيات رسمية جديدة يوفرها للعموم السجل الوطني الفلاحي الخاص بإحصائيات وبيانات تم تجميعها خلال سنتي 2017 و2018 فلا مفر من اعتماد الإحصاء العام للفلاحة الذي أنجز خلال سنتي 1996 و1997. إن الغرض هنا ليس دقة البيانات وإنما الإمسك ببعض الخصائص المؤسسة لقضية الأمن الغذائي بالمغرب.

إن عدد الحيات بلغ آنذاك ما يناهز 1.500.000 وحدة يمكن توزيعها إلى ثلاث مجموعات حسب المساحة المتوفرة، وتواجدها إما في المناطق البورية أو السقوية.

- الحيات الفلاحية الكبيرة: تضم هذه المجموعة الحيات التي تتوفر على 50 هكتارا وأكثر في المناطق البورية أو 20 هكتارا وأكثر في المناطق السقوية؛ وتشمل هذه المجموعة 2 في المائة من العدد الإجمالي وتحوز 2 في المائة من مجموع المساحة الفلاحية.

- الحيات الفلاحية الصغيرة والمتوسطة: تضم هذه المجموعة الحيات التي تتوفر على مساحات تتراوح ما بين 3 إلى 50 هكتارا في المناطق البورية أو ما بين هكتار واحد إلى 20 هكتارا في المناطق السقوية؛ وتشمل هذه المجموعة

وتزداد هذه النسب أهمية كلما كانت حدة الجفاف أعلى. وفي ما يخص الناتج الكمي، فإنها توفر معدلات تتراوح حول 99 في المائة من السكر و82 في المائة من الخضراوات و100 في المائة من الحوامض و75 في المائة من الأعلاف و75 في المائة من الحليب. ونظرا لكثافة عمليات الإنتاج فإن الفلاحة المسقية تشغل في السنوات العادية ما يقارب 50 في المائة من اليد العاملة المتواجدة في البوادي.

ورغم هذا فإن الحصيد دون ما تم رسده لهذا القطاع في ما يخص مساهمته في والحد من الاختلال السليبي المزمع للميزان التجاري الغذائي الذي زاد منحاه انحدارا منذ بداية الألفية الحالية تبعا لتحرير التجارة الخارجية وإبرام اتفاقيات للتبادل الحر مع عدة جهات لم تكن جميعها لصالح المغرب.

كما أن الحصيد كانت أسوأ في السير على خطى ضمان

من العدد الإجمالي و8,5 في المائة من مجموع المساحة الفلاحية.

تجدر الإشارة أن هذا التقسيم لا يأخذ بعين الاعتبار حجم ونوعية الماشية المستغلة، ولا حتى المعدات التقنية وفرص الحصول على القروض وسواها من المساعدات التقنية والتأطير المهني، حيث لا تستفيد الحيات الصغيرة والصغيرة جدا إلا بالنزر القليل. وبالإمكان حصر الحيات الصغيرة والصغيرة جدا في تلك التي تتوفر على مساحة أقل من 5 هكتارات التي تشمل 70 في المائة من مجموع العدد وأقل من ربع المساحات المستغلة.

أهمية الفلاحة المسقية

تشكل المساحات المسقية ما يزيد بقليل على 15 في المائة من المساحة الإجمالية القابلة للزراعة تتوزع وفق حجم الحيات كما يلي: 30 في المائة للحيات الكبيرة و65 في



السيادة الغذائية رافعة أساسية للتنمية وللتصدي لهيمنة الشركات الرأسمالية المتعددة الاستيطان

محمد هاشم

حجم تبعيتنا وضعف ميزاننا التجاري الغذائي، وفهم اختيار سياستنا الفلاحية الموجهة لخدمة كبار المستثمرين في القطاع الفلاحي والسهل على مراكمتهم للأرباح والأموال على حساب شقاء العائلات والعمال الزراعيين، علينا الاطلاع على ما يتم من نشر للمعطيات في هذا المجال ومنها نشرة بنك المغرب لنكتشف أنه على بلادنا دفع ما يعادل ثمن 3 إلى 4 سنوات من تصدير الطماطم لاستيراد سنة واحدة من القمح الطري.

• وضع برنامج إصلاح زراعي شعبي يضمن ما يلي :

• ديمقراطية النفاذ للأرض والموارد الطبيعية كما طرحه المنتدى العالمي للإصلاح الزراعي سنة 2004 الذي انعقد في فالينسيا - اسبانيا والذي جمع 400 مندوب وأكثر من 200 منظمة من 72 بلدا و 5 قارات وكما أكده المؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية الذي انعقد ببورتو اليكري بالبرازيل سنة 2006.

• تحديد الحد الأقصى للملكية الأرض ونزع الأراضي التي لا تقوم بدورها الاجتماعي والتي لا تنتج ومكافحة كل أشكال الربح في مجال شراء الأراضي أو كرائها في المناطق القروية والتأكيد على استعمال الأرض وليس تملكها.

• ديمقراطية المياه باعتبارها خيرا طبيعيا لمجموع الإنسانية. والماء ليس بضاعة ولا يحق خصصته.

• توجيه سياسة القروض والمنح والبحث والمدارس التقنية الفلاحية لخدمة الإنتاج الفلاحي الذي يشجع الزراعة الأيكولوجية ورفع الإنتاجية مع الحفاظ على التوازن البيئي.

• ضمان البذور المحلية عبر وضع برنامج من طرف الدولة من أجل إنتاجها ومضاعفتها والحفاظ عليها وتوزيعها. إن البذور تعتبر عنصرا أساسيا ومحددا للسيادة الغذائية. فبدون التحكم في البذور وبدون تملكها لا يمكن أن نتخلص من التبعية الغذائية ولو أنتجنا مزيد من احتياجاتنا. ويمكن في هذا الباب أن نعطي مثال الطماطم حيث أنه رغم موقعنا المتقدم في تصديرها فإن بذورها مستوردة.

• تقوية التعاونيات وتنظيم الفلاحين وفتح الطريق أمام النساء لتحمل مسؤولية الإنتاج الفلاحي بدل التعامل معهن كمساعدات أو أيادي عاملة رخيصة، وكذا تشجيع الشباب على الارتباط بالأرض وضمان شروط ذلك.

• تشجيع الفلاحة العائلية وجعلها العمود الفقري للإنتاج الفلاحي الهادف لتحقيق السيادة الغذائية. وعكس ما يقال على الإنتاجية القوية للفلاحة الصناعية فإن الفلاحة العائلية تنتج 70 في المائة من الغذاء العالمي باستعمالها ثلث مساحة الأراضي الفلاحية الصالحة للزراعة، بينما الزراعة الصناعية تنتج ربع الغذاء مقابل استغلال ثلاثة أرباع الموارد. يتضح أن الفلاحة الصناعية إنتاجيتها مرتفعة بالنسبة لوحدة اليد العاملة، أما الفلاحة العائلية فتبقى أكثر إنتاجية بالنسبة لوحدة المساحة لأنها تعتمد على عمل الأيدي الفلاحية. إن هذه الحقيقة المغيبة كشفتها مقرر الحق في الغذاء للأمم المتحدة السيد أوليفر شوتر. ولن نتذكر أن منظمة الأغذية للأمم المتحدة الفاو كرسست 2014 سنة الفلاحة الغذائية، وقررت العشرية القادمة لها.

• مقاومة سيطرة وهيمنة وتجاوزات وتعسفات وخروقات الشركات متعددة الاستيطان

إن هذه الشركات العابرة للقارات تظل إلى حد الساعة خارجة دائرة المحاسبة والمتابعة والمعاقبة، وشركة مونسانتو

الدولة وخياراتها في هذا المجال وبالتالي مساءلة السياسة الفلاحية/ الاستراتيجية الفلاحية التي تجسدت في مخطط المغرب الأخضر الذي دام 12 سنة، والبحث عن ما إذا كان يحمل مقومات ضمان هذا الحق وهل حقق السيادة الغذائية أم لم يهتم بها نهائيا؟. وهنا يأتي استعمال مفهوم "السيادة الغذائية" كمقياس أو مفتاح للإجابة.

لكن قبل الشروع في استعمال هذا المفهوم للتحقيق في الموضوع لابد من تعريفه، ومن خلال التعريف لمفهوم السيادة الغذائية سنتبادر إلى ذهن القارئ بلاشك بعض ملامح الجواب على سؤالنا المركزي.



لقد تطور التعريف، منذ طرحه لأول مرة سنة 1996 من طرف الحركة العالمية للمزارعين فياكايبسينا، من خلال القمم الكبرى للمنتديات الاجتماعية واللقاءات الدولية والتراكمات الميدانية للحركات الاجتماعية ليؤكد على العناصر الأساسية التالية:

- إعطاء الأولوية للإنتاج الفلاحي المحلي والمواد الأساسية للشعوب.
- القيام بإصلاحات زراعية شعبية.
- ضمان حرية الحصول على البذور.
- إشراك الشعوب في بلورة السياسات الفلاحية.

انطلاقا من هذا التعريف، والذي يتطور باستمرار، أصبح مفهوم السيادة الغذائية يشمل مجموعة من المقومات والمرتكزات تؤهلها لضما الحق الغذائي وتتجلى هذه المرتكزات في ما يلي:

- تحقيق الاكتفاء الذاتي في المواد الغذائية الأساسية للشعوب

ويعني هذا بالنسبة للمغرب ضرورة تحقيق الاكتفاء الذاتي في المواد الغذائية الأساسية للمغاربة وهي الخبز والزيت والسكر. لكن، قياسا على هذا المرتكز، يتضح أن السياسة الفلاحية فشلت في ضمان وضع حد للتبعية الغذائية للخارج فيما يخص هذه المواد. بحيث مازالت بلادنا تستورد 50 في المائة من القمح الطري و70 في المائة من السكر و90 في المائة من زيت المائدة. ولملامسة

إن الغذاء والحق في ضمانه برزت أهميته وضرورة امتلاك وسائل تحقيقه على مستوى كل بلد إثر ما سمي بالصدمة الغذائية العالمية التي انفجرت سنة 2008 ثم 2011 والمرتبطة بالارتفاعات المتصاعدة التي عرفتها أسعار المواد الغذائية.

واليوم، وبعد أن عاشت الشعوب الآثار الكارثية لجائحة كوفيد19، التي تجسدت في تصاعد ملحوظ لضحايا الجوع والفقر الغذائي، أصبحت السيادة الغذائية للشعوب مسألة حيوية لتحقيق مصير غذائها وحقها في غذاء كافي، صحي، في المتناول ومستديم وفق توجيهات لجنة الأمم المتحدة المعنية بالتحقق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتحكم في

إنتاجه ووضع حد للتبعية الغذائية بجميع أشكالها ووضع حد لسياسة "جوع كلبك يتبعك" التي تمارسها الدول الرأسمالية والامبريالية عبر شركاتها المتعددة الاستيطان ومؤسساتها المالية لاستعمار الشعوب واستغلال خيراتها.

إن مفهوم السيادة الغذائية استطاع خلال 25 سنة، أي منذ أن طرحته حركة فياكايبسينا لأول مرة سنة 1996 في قمة الغذاء، التي نظمتها منظمة الفاو بروما، أن يكتسح الساحة النضالية لمقاومة التبعية الغذائية ويصبح أداة المقاومة في يد الحركات الاجتماعية والقوى الديمقراطية والتقدمية لتحقيق الحق في الغذاء للشعوب. الحق في الغذاء يعني توفير الغذاء وضمان القدرة على شرائه مع الجودة والسلامة الصحية اللازمتين اللتين تجعلان منه غذاء صحيا يساهم في تفتح الإنسان ويساعده على العمل والإبداع والمشاركة النشيطة في التنمية وتقدم المجتمع كما جاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (المادة 25) والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (المادتين 11-1 و 11-2).

في هذا الإطار وانطلاقا مما سبق علينا محاولة الإجابة على السؤالين التاليين:

- هل يجمع شعبنا بالحق في الغذاء؟
- هل تضمن الدولة المغربية لشعبها الحق في الغذاء؟

وللإجابة على هذين السؤالين لابد من مساءلة سياسة

البادية المغربية أمام تصاعد هيمنة الرأسمال وتنامي الهشاشة والتفكير

عبد الرحيم هندوف

أساسا على الرعي وبعض السقي على مساحات جد محدودة.

هذه المناطق الأخيرة، تعاني التهميش والعزلة والقهر.

• مناطق صحراوية وشبه صحراوية تعتمد على الرعي أساسا وذات كثافة سكانية ضعيفة.

إن سياسة المخزن الفلاحية سياسة طبقية تستفيد منها أقلية من الفلاحين الكبار. الاستفادة من الأراضي والاستثمارات العمومية في مجال السقي ومن الدعم لاقتناء المعدات وعوامل الإنتاج بالإضافة إلى الإعفاءات الضريبية.

هذه السياسات المتبعة أدت إلى فقدان السيادة الغذائية لبلادنا إذ أصبح المغرب مستورد بنيوي للحبوب. وأصبح الميزان التجاري مختلا لفائدة الواردات التي تتزايد قيمتها أمام تناقص حجم وقيمة الصادرات الفلاحية.

تقدر المساحة القابلة للزراعة بالمغرب حوالي 9 ملايين هكتار، 50% منها في مناطق تقل تساقطاتها عن 400 مم في السنة. والمساحات الغابوية حوالي 9.7 مليون هكتار. بالنسبة للموارد المائية، فهي محدودة؛ فمجموع الموارد المتجددة التي يمكن تعبئتها، بتكلفة معقولة، لا تتعدى 20 مليار متر مكعب في السنة. (16 مترا مكعبا سطحية و4 جوفية) 50% منها متركزة في الشمال وحوض سبو أي في 7% من المساحة الكلية للمغرب. كما أن هذه الموارد خاصة السطحية منها تعرف تفاوتات كبيرة من سنة لأخرى حسب التساقطات (5 مليارات متر مكعب في سنة جافة و50 مليار م3 في سنة جد ممطرة).

ورغم محدودية هذه الموارد، فإنها أصبحت مهددة بسبب الضغط عليها جراء توسع المدن والمحطات السياحية، التي تخدم مصالح الطبقة السائدة دون مراعاة الآثار السلبية على البيئة وعلى متطلبات العيش الكريم لسكان المناطق المهمشة.

أدى استنزاف الموارد الطبيعية إلى عدة اختلالات بيئية التي أصبحت تهدد 95% من مناطق المغرب بالتصحّر حسب تقرير لوزارة البيئة الذي جاء فيه ما يلي:

• تقليص المساحة المزروعة بسبب توسع المدن ما بين 3000 و5000 هكتار سنويا وضياع 4800 هكتار كل سنة من الغابات بسبب توسع المدن والبنى التحتية والبحث عن مساحات جديدة للزراعة وإتلاف 3000 هكتار سنويا بسبب الحرائق.

• تدهور الغطاء النباتي وانجراف التربة يهدد 10 ملايين هكتار ويؤدي إلى توحد حقينات السدود بمعدل 60 مليون متر مكعب سنويا أي ما يعادل سقي 6000 هكتار سنويا.

• ضياع 4 مليار متر مكعب من المياه بسبب استعمال تقنيات في السقي تقليدية وغير ملائمة، وطرح حوالي 90% من المياه العادمة في البحر أو الوديان دون معالجة، وهذا يشكل هدرا لجزء منها ومصدرا لتلوث المياه السطحية والجوفية والشواطئ.

• اندثار 50% من المناطق الرطبة (بحيرات) خلال الـ 50 سنة الماضية.

أعيان آخرين جدد، القوة التي اعتمد عليها المخزن في مواجهة البرجوازية الوطنية والصغيرة في المدن التي كانت تطالب بإصلاح زراعي وإعادة توزيع الأراضي على صغار الفلاحين. وإلى حدود نهاية السبعينات كان شعار "الأرض لمن يحرثها" ترفعه كل الأحزاب الوطنية والاتحاد المغربي للشغل. (من بين الشعارات التي كانت ترفع بقوة في تظاهرات فاتح ماي).



إن هذا الصراع ما بين المخزن والبرجوازية الوطنية والصغيرة التي كانت متركزة في المدن وكبار الضباط العسكريين دفع المخزن إلى استرجاع ما تبقى من أراضي الاستعمار الخاص في بداية السبعينات بعد ما استرجع أراضي الاستعمار الرسمي بعد الحماية. واضطر إلى توزيع جزء (حوالي 30%) من هذه الأراضي على صغار الفلاحين. أما الباقي، فاستفاد منه بعض عناصر البرجوازية والملاكين الكبار في البادية، بالإضافة إلى كبار الضباط العسكريين، بعد محاولة الانقلابين العسكريين. وما تبقى من الأراضي استمرت الدولة في تدبيره عن طريق شركتين عموميتين (صوديا وسوجيطة) إلى أن تم تقويته للرأسمال المحلي والأجنبي خلال سنة 2003.

وكاستمرار لتكريس سياسة الاستعمار، وجه المخزن ابتداء من المخطط الخماسي 1972-68 جل الاستثمارات العمومية نحو بناء السدود وإنشاء وتوسيع الدوائر السقوية. وتبنى فكرة سقي مليون هكتار التي خطط لها الاستعمار مند الثلاثينيات من القرن الماضي. ولقد كلفت هذه السياسة إلى حدود سنة 2000 حوالي 40 مليار درهم واليوم يمكن وصف المجال القروي بالمغرب على النحو التالي:

• مناطق سقوية تبلغ مساحتها حوالي 1.5 مليون هكتار (أي 16% من المساحة المزروعة) تنتج 45% من القيمة المضافة الفلاحية في سنة عادية وتصل إلى 70% في سنة جافة وتنتج مجمل الصادرات الفلاحية المغربية.

• مناطق بورية تعتمد على التساقطات المطرية غير المنتظمة، تنتج أساسا الحبوب والقطاني بمردودية ضعيفة، تشكل 84% من المساحة المزروعة تساهم بـ 55% فقط من القيمة المضافة الفلاحية في سنة عادية و30% فقط في سنة جافة.

• مناطق جبلية ذات كثافة سكانية مرتفعة تعتمد

يمثل سكان البادية 42% من مجموع سكان المغرب وتشكل الزراعة أهم نشاطها الاقتصادي. فهي تشغل 74% من الساكنة النشيطة بالبادية. ورغم ذلك فالزراعة لا تساهم إلا بنسبة 15% من الناتج الداخلي الخام وتنخفض هذه النسبة إلى 12% في سنوات الجفاف وهي مساحة محدودة مقارنة مع عدد السكان. ففي الدول الرأسمالية المتطورة لا يتعدى عدد سكانها في الأرياف 20

% ونسبة العاملين في الزراعة تقدر بـ 2% إلى 3% من مجموع السكان النشيطين والزراعة لا تساهم بأكثر من 2% من الناتج الداخلي الخام.

إن ارتفاع نسبة القرويين ونسبة العاملين بالقطاع الفلاحي مرده إلى ضعف القطاع الصناعي الذي يمتص الفائض من اليد العاملة القروية كما وقع في الدول الصناعية في نهاية القرن 19 وبداية القرن العشرين.

وضعف مساهمة الإنتاج الفلاحي في الناتج الداخلي الخام رغم أنه يشغل 39% من مجموع الساكنة النشيطة راجع لضعف إنتاجية هذا القطاع. فمردود الحبوب الذي يعتبر أهم منتوج زراعي في المغرب لا يتعدى 14 قنطارا في الهكتار في الوقت الذي يبلغ أزيد من 70 قنطارا في الدول المتطورة.

وهذا الوضع هو نتيجة للسياسات المتبعة منذ فترة الاستعمار الذي قسم المغرب إلى مغرب نافع ومغرب غير نافع. فركز على النافع حيث الأراضي الخصبة، واستولى عليها المعمرون وشركات رأسمالية كبرى بعد سلبها من أصحابها الشرعيين.. ومد المغرب النافع بالطرق وقنوات الري وبنى سدودا لتوفير المياه ومنح المعمرين القروض والدعم المالي وأدخل زراعات جديدة كالجوامض والبواكر موجهة إلى التصدير نحو فرنسا، وهمش باقي المناطق التي أدخلها في نطاق المغرب غير النافع.

بعد الاستقلال الشكلي، سيحافظ النظام المخزني على نفس السياسات الاستعمارية. فلبسط سيطرته على الأوضاع، اعتمد على الأعيان في البادية نظرا للدور الذي كانوا يلعبونه في مجتمع قروي ما زالت العلاقات القبلية سائدة فيه. كما حافظ على مصالح الاستعمار وخاصة المعمرين الخواص الذين لم يجردهم من أراضيهم. وحتى بعض الأعيان ملاكي الأراضي الكبار المتعاونين مع الاستعمار، تم العفو عنهم في بداية الستينات، مع استرجاعهم لجميع ممتلكاتهم وأصبحوا، إلى جانب

تمة مقال الأمن الغذائي بالمغرب بين كوارث الجفاف وجائحة كورونا

شحن آليات حديثة فتاكة للإجهاد على ما تبقى من أراضي جماعية وإحكام قبضة الرأسمال على رقبة الفلاحين المتوسطين والصغار عبر إخضاع معظم أنشطتهم الإنتاجية لمنطق استخلاص فائض العمل، إضافة إلى استنزاف الموارد الطبيعية النادرة أصلاً من مياه، ومراعي وغابات.

= فك الارتباط التبعي بالأسواق الخارجية: تلازم تشكل البورجوازية الفلاحية الكبيرة بالارتباط التبعي للاقتصاد المغربي بالمنظومة الرأسمالية العالمية والأوروبية بوجه خاص. ونتج عن هذا تخصيص أجود الأراضي وأوفرها تجهيزاً للإنتاج التصديري على حساب الاكتفاء الغذائي. إن هذا المنحى سيتكسر طالما لم تتغير بنية التحكم في استغلال الأراضي لتلبية الحاجيات الغذائية المحلية أولاً، وهذا ما تدعو إليه كل الأوساط اليقظة حتى لا يعرف المغاربة مجاعات مدمرة مستقبلاً.

- نماء بدون تنمية

لم يترجم النماء ومضاعفة الإنتاج الفلاحي منذ الاستقلال إلى تنمية اجتماعية، إذ لا زال الفقر يتسع في البوادي عامة وحتى في المناطق الفلاحية (حالة الغرب - شراردة... بني حسن...) التي تزخر بموارد تؤهلها إلى الأفضل. إن هذه الخصائص مجتمعة ما هي إلا تجليات لإشكالية أعم وهي المسألة الزراعية؛ وهي مطروحة اليوم - بالمغرب - أكثر من أي وقت مضى، حيث يهيمن نمط الإنتاج الرأسمالي التبعي. وهذه تساؤلات أولية قد تساعد في مقارنة جديدة للمسألة الزراعية بالمغرب:

- كيف التعامل مع موارد من ماء وأرض تطعبها الندرة وأساسية لإنتاج الغذاء؟
- ما طبيعة الرأسمال الفلاحي المتراكم بتحويل من الشعب: ملك خاص؟ أم ملك عمومي؟
- ما موقع الإنتاج الفلاحي العائلي، وهو الشائع، في المنظومة الرأسمالية التبعية: خضوع تام لآليات التجميع الرأسمالي، أم فرصة لإقامة نماذج تعاونية راقية؟
- ما هي آفاق تحالف العمال الزراعيين وصغار الفلاحين في مواجهة كبار الرأسماليين الفلاحين؟

المستجدة من توجهات تقطع مع السياسات الحالية وتؤسس لبديل جديد يضمن الأمن الغذائي للشعب المغربي، ويمكن تلخيص هذا الطرح في النقاط التالية:

= وجوب الحجر الشعبي على البورجوازية الفلاحية؛ لأنها بورجوازية طفيلية بالأساس ولدت وفي فمها ملعقة من

الأمن الغذائي؛ حيث أن نسب تغطية الحاجيات المحلية آخذة كذلك في التراجع لتبلغ مستويات مقلقة في ما يخص السكر (50 في المائة) والحبوب (معدل 60 في المائة) والزيوت (12 في المائة). ولم يسلم من هذا المصير سوى الحليب واللحوم. هذا من حيث الكم، أما من جانب الأسعار فإنها مستمرة في



مخزن، ولم تأت من الميدان نتيجة حسم الصراع ضد إقطاعية ما أو القيام بثورة إنتاجية ما، وإنما نشأت وترعرعت في كنف الدولة التي كانت ولا تزال الفاعل الأساسي والمتحكم من فوق في عملية تراكم رأسمالي فلاحية كان الهدف منه تقوية القاعدة الاقتصادية للكتلة الطبقية السائدة.

= مقاومة جشع الرأسمالية الفلاحية؛ إن عملية التراكم الرأسمالي البدئي - التي انطلقت بصفة محسوسة أواخر القرن التاسع عشر، والتي تسارعت إبان فترة الاستعمار وغداة الاستقلال - لا زالت مستمرة إلى حد الآن؛ إذ يتم

الارتفاع مما يحد من القدرة الاستهلاكية الغذائية للفئات الشعبية.

الآفاق الراهنة

تم مؤخرا الإعلان الرسمي عن نسخة منقحة من مخطط المغرب الأخضر تحت مسمى الجيل الأخضر، وقد جاء ذلك تزامنا مع انطلاق أشغال اللجنة الخاص بالتميز النموذج التنموي. لكن حالة الطوارئ الصحية الفجائية والمستمرة إلى حد الآن قلبت كل الضمائم.

وهذا ما يتطلب الجهر عاليا بما يتوجب تبعا للظروف

تمة مقال السيادة الغذائية رافعة أساسية لتحقيق سيادة الشعوب على غذائها

بقوة إلى جانب الفلاحة الرأسمالية وتعمل عبر كل إجراءاتها على تشجيع كبار المستثمرين وصادراتهم وتراكم أرباحهم، وهم بالتالي المستفيدون من التبعية الغذائية. أما الأغلبية الساحقة من الفلاحين فإن استفادتهم من المنح والإعانات والتشجيعات، في إطار ما يسمى بالفلاحة التضامنية، تبقى جد هزيلة.

إن الفلاحة بعين السيادة الغذائية ليست نشاطا اقتصاديا فقط بل هي ترتبط بشكل حميمي بالحياة والوجود فوق الأرض، وإن أمن الشعوب يعتمد على رفاه الفلاحين والفلاحة الدائمة. ومن أجل ضمان الحق في الغذاء وحماية حياة الإنسان، من الضروري حماية وتطبيق حقوق الإنسان التي تم إقرارها مؤخرا من طرف الأمم المتحدة والمتجسد في الإعلان العالمي لحقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية/ القروية.

السيادة الغذائية: حق الشعوب في غذاء صحي وملائم ثقافياً يتم إنتاجه بطرق سليمة بيئياً ومستدامة، وحققهم في تحديد نظمهم الغذائية والزراعية.

" لا سيادة غذائية ولا عيش كريم دون تنمية قروية

حقيقية شاملة"

الصناعية والتجارية التي تدمر البيئة والإنسان، ودعى لمواصلة النضال ضد هذه الهيمنة التي ستزيد الشعوب فقرا وجوعا.

• مواجهة المؤسسات الرأسمالية المتحكمة في المال والتجارة وأقصد هنا ثالث الرعب "البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية" والذي يمول بسخاء ويشجع بقوة الزراعة الصناعية (Agrobusiness) والاقتصاد الاستخراجي (l'économie extractive) مما يؤدي إلى الاستحواذ على الأراضي وإخلاء الفلاحين من مجالاتهم الترابية وتدمير الطبيعة.

• مواجهة ما يسمى ب"اتفاقيات التبادل الحر" (الفاقة للحرية وهو في الحقيقة تبادل غير عادل)

مواجهة هذه الاتفاقيات باعتبارها أدوات سياسية واقتصادية بيد الرأسمالية والامبريالية لتدويم سيطرتها على الشعوب ولتكريس التبعية الغذائية. والميزان التجاري المختل لصالح الدول المهيمنة في مجال الغذاء معبر عن هذه التبعية.

انطلاقاً من ما سبق يتضح أن السياسة الفلاحية المتبعة ببلادنا، والمتجسدة حالياً في السياسات الفلاحية والتنموية، بعيدة كل البعد عن تبني المرتكزات والمقومات المتعلقة بالسيادة الغذائية التي تناولناها فيما سبق، وأن هذه السياسة تصطف

• مقاومة سيطرة وهيمنة وتجاوزات وتعسفات وخروقات الشركات متعددة الاستيطان

إن هذه الشركات العابرة للقارات تظل إلى حد الساعة خارجة دائرة المحاسبة والمتابعة والمعاقبة، وشركة مونسانتو MONSANTO خير مثال بضحايا أدويتها الكيماوية وهيمنتها على إنتاج البذور. وللتعرف على المآسي التي خلفتها وتخلفها هذه الشركة وتأثير أنشطتها السلبية على حقوق الإنسان الأساسية، يمكن الاطلاع على نتائج محاكمتها الرمزية التي جرت في أكتوبر 2016 بلاهاي-هولندا من طرف الحركات الاجتماعية العالمية والمدافعات والمدافعين عن قضايا الفلاحين والبيئة. من المعلوم كذلك أن الشركات العابرة للقارات تهيمن على توزيع المواد الغذائية الأساسية عبر العالم كما تستحوذ على ملايين الهكتارات مما ينتج أفواج الهجرة وتشريد آلاف مؤلفة من الفلاحين وأسرههم. طبعاً تبقى هذه الشركات نتاج العولمة الرأسمالية المتوحشة التي يتم مقاومتها عبر العالم من طرف الشعوب. ولا يفوتنا هنا أن نشير إلى أن هذه الشركات استطاعت، بمساندة المنتدى الاقتصادي، استطاعت اختراق الأمم المتحدة ونظمت قمة أممية حول النظم الغذائية يوم 23 شتنبر 2021 في غياب الحركات الاجتماعية والمجتمع المدني المناضل الذي قاطع المنتدى واعتبره وسيلة لشرعنة الزراعة

ندوة الشهيد غسان كنفاني

سبل استعادة دور ومكانة منظمة التحرير الفلسطينية

فشعار طرح البديل ليس مطلوباً لصعوبة التطبيق، وإنما بالإمكان تحقيق مصالحة تاريخية مع هذا التراث القديم لتشكيل امتداد له مع أي فعل تنظيمي أو سياسي يمكن

وأردف بالقول أن "شعار إصلاح منظمة التحرير هو لازمة فصائلية بالأساس، ويغيب عن خطاب النشطاء والفاعلين المستقلين في المجال السياسي الفلسطيني،

عقدت ندوة الشهيد غسان كنفاني، التي تنظمها "بوابة الهدف الإخبارية" بصورة دورية، لقاءً جديداً مكملاً للندوة السابقة في شهر سبتمبر/أيلول الماضي والذي حمل عنوان "سبل استعادة دور ومكانة منظمة التحرير الفلسطينية".

واستضافت الندوة التي عُقدت عبر برنامج "الزووم"، الباحث في الشأن الفلسطيني محمد جميل من ألمانيا، ومنسقة الحراك الشبابي في مؤسسة جذور الفلسطينية أماني خليفة من القدس، والأسيرة المحررة ليان كايد من نابلس، فيما أدار الندوة الصحفية بيسان الشرايف.

وفي بداية الندوة، قالت أماني خليفة: "إننا في وقت لا يجب علينا فيه التساؤل عن إحياء واستعادة منظمة التحرير، وإنما يجب علينا تخيل شكل آخر من أشكال العمل والتساؤل أنه هل بالضرورة وجود المنظمة هو الشكل الوحيد لإيجاد جسم جامع؟، وهل يمكن استعادة منظمة التحرير؟، وهل يمكن إيجاد خيارات أخرى من خلال تجربتنا مع المنظمة والمراكمات على التجربة الصحيحة خلال فترة ما لإيجاد شكل جديد للعمل في هذه المرحلة؟".

وأضافت خليفة: "إذا لاحظنا في الهبة الأخيرة في الداخل المحتل والضفة والقدس وغزة كان هناك شكل مختلف للعمل وجامع على نطاق محلي، وعلى سبيل المثال الحركات التي تشكلت ضد الجريمة المنظمة في الداخل المحتل والتي تهدف إلى الإبادة الصهيونية للفلسطينيين، شكلها كان شكلاً محلياً للعمل، وبعد انتهاء الهبة الأخيرة في مايو الماضي ومع سلسلة الاعتقالات الكبيرة التي عقب ذلك، بدأ الناس بالانضمام إلى لجان شعبية في مناطق الداخل بـ"كفر قرع وأم الفحم وعرابة" وغيرها".

وتابعت خليفة أن "الفترة الأخيرة شهدت شكلان من العمل فقدنا معناهما: الأول هو الأحزاب السياسية ولجان المتابعة، وهذا الشكل أثبت فشله وعدم وجوده على أرض الواقع، إلا أن الثاني هو: المنظمات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني وعدد قليل من المؤسسات استطاع العمل بفاعلية على أرض الواقع لأنه أخذ شكل المهنة بقليل من السياسة، والمجتمع بالضرورة أفرز أشكالاً متعددة من العمل"، مؤكدة بناءً على ذلك أنه "يجب علينا تخيل شكل آخر للقيادة بعيداً عن الشكل المألوف الذي اعتدنا عليه، وهذه الحركات التي شهدتها المرحلة الأخيرة في كافة خطواتها مبنية على أسس سياسة جامعة في كافة أماكن التواجد الفلسطيني".

من جانبه، أكد الباحث في الشأن الفلسطيني محمد جميل، أن "اللازمة الخطابية التي تقول بإصلاح منظمة التحرير وتفعيل دورها ودور مؤسساتها هي فلكلور فلسطيني منذ عام 1967، ومنذ بدء ظهور فصائل الكفاح المسلح، فمنظمة التحرير منذ إنشائها كان الغرض منها أن تكون جهازاً بيروقراطياً ملحقاً بالنظام العربي الرسمي ومؤسساته تحديداً جامعة الدول العربية، ومن أسسها كان هو الدور التاريخي المتخيل لها".

وقال: "الآن وكرد فعل مباشر على النكسة انطلقت فصائل الكفاح المسلح في ظل الظروف الموضوعية على أرض الواقع، ولم يعد إمكانية للنظام العربي المهزوم المجمل بعار النكبة أن يبقى صاحب الوصاية بالشكل الذي كان يتخيله منذ بداية نشأة المنظمة".



انشاؤه مستقبلاً".

أما الأسيرة ليان كايد، فقد أكدت أن "سؤال الجيل الجديد ليس كيفية استعادة وإحياء منظمة التحرير فيجب استبعاد هذه اللازمة الخطابية لأنها من أضعفت الثقة بالمنظمة ككيان، وإنما السؤال ما هو الفعل المطلوب؟ أو ما الذي يجب فعله؟ وما هو شكل المشروع الذي يمكن تطبيقه في هذه المرحلة؟، ومن أين نبدأ؟".

وبيّنت ليان أن "هناك أشكال جديدة تجاوزت نفسها وتجاوزت مناطقيتها كمعركة سيف القدس مثلاً، والمهمة الطويلة هي المقدرة على الإجابة على الأسئلة السياسية والهوياتية"، لافتة إلى أهمية "أن نكون على مسافة قريبة من الفعل ومن مجموعة فاعلين، ولكن الحقيقة ليس هذا التصور الموجود في الكثير من الأماكن في فلسطين لأن هناك سكناً في الفعل، ولكن من يقدم كل هذه الخلاصات والتضحيات، ونحن فعلاً بحاجة إلى فكرة التنظيم القادر على صياغة كل هبة بقدرته على الفعل والاستمرار وتلخيص ما يُفيد للمستقبل، وليس التنظيم الذي يفرض الإملاءات".

كما شددت على أننا "بحاجة ماسة لتنظيم يربط الشتات الجغرافي والزمني لكل هذه التضحيات، لكي نستطيع كتابة خطاب سياسي، ولكن الفكرة من الذي سيحمل هذا الخطاب السياسي؟ الذي سيتحول إلى فعل سياسي، وهذا هو السؤال المهم خاصة وأنها تتعرض يومياً لممارسات الاستعمار ولكننا لا نعرف ماذا نفعل، أي أننا بحاجة لتنظيم كل فعل مقاوم ويراكم عليه سياسياً لسد الفجوة بين النخبة السياسية والجماهير والاتحادات".

خاص بوابة الهدف

واستعادتنا لهذا الشعار الآن أصبح مرتبط بفكرة البحث عن مأسسة المجال السياسي الفلسطيني، فيما أن التراكم الذي يحدث قليل أمام مستوى الجهود التي تمارس على الأرض، وهذه الخاصة سببها بالأساس عدم وجود مأسسة للفعل السياسي الفلسطيني".

وأضاف: "وبما أننا لا نستطيع تخيل فضاء سياسي مأسس يتجاوز شرطية منظمة التحرير باعتبارها كيان تنظيمي وسياسي ومعنوي جامع للفلسطينيين، ولا مشكلة في ذلك أو التمسك بذلك، كونه لا داعي لطرح بدائل عن تراث عظيم يصعب تحقيق مثله في تاريخ قضيتنا،

إذا لاحظنا في الهبة الأخيرة في الداخل المحتل والضفة والقدس وغزة كان هناك شكل مختلف للعمل وجامع على نطاق محلي، وعلى سبيل المثال الحركات التي تشكلت ضد الجريمة المنظمة في الداخل المحتل والتي تهدف إلى الإبادة الصهيونية للفلسطينيين

في تعريف ماركس للفقر مناسبة اليوم العالمي للقضاء على الفقر

حسن الصعيب

عن الصناعة الكبرى "أي الذين فقدوا كل أمل بالحصول على عمل ثابت ووجب عليهم الاكتفاء بمشاغل غير منتظمة مشكلين بذلك جيشا احتياطيا لا ينضب من قوة عمل جاهزة، وآخر شكل لهذا الفيض هو الإفقار" الرسمي بالمعنى الدقيق والضيق للكلمة وهو يشمل، خاصة الإجموع التي تتمكن من البروز كقوة عمل: المعاقون المرضى، الأطفال، الأراذل، العمال بدون تأهيل أي ذلك الجزء من "الطبقة العاملة الذي أصبح لا يعيش إلا من "الصدقات العمومية بسبب فقده لشروط وجوده أي بيع قوة العمل".

سبق ماركس في كتابه المعلمة "الرأسمال" أن حدد تعريف الفقر بشكل علمي، ما يزال يحافظ على راهنيته، نذكره لتجاوز التأويلات البرجوازية والبرجوازية الصغيرة المسيطرة على الخطاب المناهض للفقر.

كيف يفسر ماركس الفقر في النظام الرأسمالي؟

صاغ ماركس تصويره للفقر، بشكل أكثر وضوحا في الفصل الثالث والعشرين من الكتاب الأول لراس المال، حيث عرض "قانون السكان" الذي ينظم العلاقات بين الإنتاج والسكان في إطار نمط الإنتاج الرأسمالي.



إن الجيش الصناعي الاحتياطي، أي السكان الفائضين ينقل جيش العمل قيد الخدمة خلال فترات الركود وفترات الانتعاش الوسطى، أما خلال فترات فيض الإنتاج واشتداد حماته، فإنه يلجم طموحات هذا الأخير، وعلى هذا فإن فيض السكان النسبي هو الأرضية التي يتحرك عليها قانون الطلب على العمل وعرضه.

ولإعطاء صورة جلية عن المضمون الاجتماعي للفقر، يعتبر ماركس أنه "كلما تعاظمت الثروة الاجتماعية وراس المال الناشط، وتعاظم نطاقه وطاقته على النمو، وتعاظم بالتالي المقدار المطلق للبروليتاريا والقدرة الإنتاجية لعملها، تعاظم جيش الصناعة الاحتياطي. إن الأسباب نفسها التي تنمي القدرة التوسعية لراس المال، إنما توسع قوة العمل المتاحة رهن التصرف، وبالتالي فإن الحجم النسبي للجيش الصناعي الاحتياطي يزداد بازدياد الطاقة الكامنة للثروة ولكن كلما كان هذا الجيش الاحتياطي أكبر بالمقارنة مع جيش العمال الفعلي، تعاظم فيض السكان الدائم الذي يتناسب بؤسه تناسبا عكسيا مع عذابات عمل جيش العمال الفعلي، وأخيرا كلما اتسعت الفئات المدعمة من الطبقة العاملة، واتسع الجيش الصناعي الاحتياطي، تعاظمت الفاقة الرسمية وهذا هو القانون العام المطلق للتراكم الرأسمالي، وهو يتعدل، شأن كل القوانين الأخرى بفعل ظروف عديدة...."

"إن الفاقة هي دار العجزة لجيش العمال الفعلي، والوزن الميت في الجيش الصناعي الاحتياطي، وإنتاج فيض السكان النسبي ينطوي ضمنا على إنتاج الفاقة، وضرورتها تنبع من ضرورته، وتشكل الفاقة يدا بيد فيض السكان، شرطا لوجود الإنتاج الرأسمالي، ولنمو الثروة، وهي تدخل في باب المصاريف غير المثمرة للإنتاج الرأسمالي، لكن الرأس المال يعرف كيف يتدبر إزاحة القسم الأكبر من هذه النفقات عن كامله، والقاء العبء على الطبقة العاملة والشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى".

كما حلل ماركس الأشكال المختلفة لهذا الفيض النسبي من السكان الذي يتركب من عدة شرائح:

- فائض السكان العائم المتكون من عمال المدن الذين يشغلون في فترات الازدهار ويقذفون خارج الدورة الإنتاجية أثناء فترات الأزمات.

- فاض السكان المستتر المسمى هكذا لأنه يمكن أن يتحول في أية لحظة إلى فائض سكان عائم، تتكون هذه الفئة من كل أولئك الذين انتزعت ملكيتهم اقتصاديا في الريف وأصبحوا مستعدين للتحويل، بين عشية وضحاها إلى بروليتاريين، وهم ملاكون صغار مفلسون ومزارعون صغار بدون ارض وعمال زراعيين لا يشتغلون إلا بصفة ظرفية ومؤهلون في كل لحظة لتغذية النزوع الريفي.

- فائض السكان الراكد المتكون من "العديد الفائض

الأمر ليس طبيعيا البتة..

كتبت خديجة ع على صفحتها: التقيت صديقة إحدى النساء من معاريفي يوم أمس، قالت لي سحقا لهاته الكورونا اللعينة كنت أود أن أعانقك. قلت لها أصبح عز المنى في هاته الظروف البئيسة أن نضم بعضنا ونعود لحياتنا الاجتماعية كما كنا. كنت في الحقيقة أخاف عليها خاصة وهي مريضة بمرض السكري أكثر من خويفي على نفسي ولأنني مصابة حاليا بالتهاب الجيوب الأنفية الفيروسي وهو كذلك معدي. تجاوزنا العموميات والسؤال عن أفراد العائلة وفضة وجدتها تبكي أمامي وهي تشكي من زوجها قالت أنها لا يتكلمان منذ أسبوع لأنه اهانها وسب والدها الذي توفي مؤخرا كما حكيت لي عن عنجهيته وغروره وغضبه غير المبرر والتضييق عليها عند تصفحها الانترنت على هاتفها كما يمنعها من زيارة عائلتها وأخوتها وأخواتها. حكيت لي كيف يهين ابنتها أمامها دون رحمة وهو بالكاد تجاوز العشرين من العمر ويريد أن يعيش حياته كباقي الشبان في سنه. حكيت لي أشياء كثيرة نسيت حذري وعانقتها بحرارة لم يكن لدي الكثير لأقدمه لها سوى دعمي المعنوي في مجتمع أصبحت تسود فيه أكثر فأكثر علاقات مشوهة ومسيئة. يهين الزوج زوجته بالنهار ويضاجعها بالليل وكأن المسألة عادية جدا. وفي الحقيقة مثل هؤلاء الذكور حتى لا أقول الرجال يعانون من عقد نفسية مركبة لأن أية علاقة إنسانية تنبني على الاحترام والود المتبادلين لكل



منهما لاختلافهما الفسيولوجي والجنسي، لاختلاف افكارهما لاختلاف مستواه الثقافي والاجتماعي او اي اختلاف آخر ما دام لا يضر به كشریک لها. مناسبة القول في المثل السالف الذكر فصاحبنا الزوج يعاير زوجته لأنها لا تشتغل كما لو اكتشف ذلك للتو بعد سنوات طويلة من العشرة ورغم أن الجميع شاهد على مدى تضائها في القيام بكل الأعباء المنزلية وفي خدمته هو وكذلك خدمة كل أفراد العائلة الكثر، هو لا يعير أي اهتمام لكل ذلك ما دامت لا تعوض ماديا (ولا معنويا) على كل الاشغال الشاقة التي تقوم بها.

لا أفهم كيف لزوج يحطم زوجته يوميا بسلوكاته وممارساته العنجهية ويطلب منها في نفس الوقت أن تكون في مستوى توقعاته، جميلة وانيقة وجذابة وتلبي رغباته ولا يهتم اذا لم يكن هو يملك أي من هاته المقومات. ما جعلني أكتب هذه القصة ... اليوم هو اتساع رقعة هذا النوع من العلاقات الشاذة والمؤذية للأسف وفي جميع الأوساط.

أکید للأمر علاقة وطيدة بطبيعة النظام الأبوي، البترياركي وله علاقة وثيقة بطبيعة التربية التي يتلقاها الذكور والإناث والتي تنتج للمجتمع ذكورا مسخا يظنون أن من حقهم امتلاك نساءهم والتصرف في حيواتهم، وإننا يقبلن بمثل هاته العلاقات كأنها قدرا وأمر محتوما. وللأسف كلما تمت إعادة إنتاج مثل هاته التربية، استمر إنتاج مثل هاته العلاقات السامة والمؤذية والتي تؤدي فيها النساء والأطفال ضريبة كبيرة جدا.

رجاء لكل الذكور الذين لم يستطيعوا تغيير أنفسهم ومقاومة لذة الإيذاء والقهر الذي يوقعوه بشريكاتهم من النساء أن يلجؤوا إلى طلب المساعدة النفسية من معالجين مختصين، لأن الأمر ليس طبيعيا البتة.

النهج الديمقراطي بأسفي يدين القمع الهمجي للمعطلين

الاجتماعية من تعليم وصحة
وشغل ومقاصة...

4 - تدين بشدة ماتعرض
له اتحاد جمعيات المعطلين
باسفي من قمع همجي أصيب
خلاله عدد من المعطلين

اجتمعت الكتابة المحلية
للنهج الديمقراطي بأسفي في
التاريخ أعلاه. وبعد تدارسها
لمجموعة من القضايا محليا
ووطنيا:

1 - تثنى مختلف المواقف



المحتجين بإصابات متفاوتة
الخطورة، وتعتبر عن تضامنها
اللامشروط معهم في نضالاتهم
المشروعة من أجل الحق في
الشغل والعيش الكريم.

5 - تجدد تنبيهها إلى
ماتتعرض له ساكنة اسفي
من روائح سامة ينفثها
المجمع الشريف للفوسفاط
يوميًا، وخصوصًا في هذا
الفصل الخريفي الذي يتواتر
فيه هبوب الرياح الجنوبية
على المدينة.

6 - تدعو جماهير اسفي إلى
المشاركة الوازنة في الوقفة
الاحتجاجية التي دعت إليها
الجهة الاجتماعية المغربية،
تخليدا لليوم العالمي للفقر؛
وذلك يوم الأحد 17 أكتوبر
2021 على الساعة السادسة
مساء بساحة الاستقلال.

ذات الصلة بالانتخابات
وغيرها الصادرة عن أجهزتنا
الوطنية.

2 - تعتبر أن انتخابات
ثامن شتنبر 2021 استعادت
التجارب القديمة بمجموع
ما صاحبها من تزوير باد
للعيان، عبر عنه محليا
سخط جماهير سبت جزولة
بصورة حادة ومرعبة.

3 - تؤكد أن الخريطة
التي أفرزتها انتخابات ثامن
شتنبر 2021 هندست (برفع
الهاء) محليا - وكذا وطنيا -
بصورة مدروسة من أجل
تبويء أحزاب إدارية مخزنية
الصدارة لإدارة الشأن العام
وفق إملاءات النظام المخزني
والمؤسسات الأمبريالية من
أجل الاستمرار في تسريع
وتيرة التخلص من الخدمات

شبيبة النهج الديمقراطي تتضامن مع الأساتذة المفروض عليهم

التعاقد

القمعي الخطير للنظام،
الذي يحاول من خلاله
ترهيب الشعب، بإعطاء
المثال بالأساتذة والأساتذة
الصامدين المطالبين بحقهم
العادل في إدماجهم في
النظام الأساسي لوزارة
التربية الوطنية والوظيفة
العمومية، وتحيي صمودهم

يتابع المكتب الوطني
لشبيبة النهج الديمقراطي
نضالات الأساتذة الذين
فرض عليهم التعاقد
والذين تعرضوا لهجوم
القوات القمعية الهمجية
يوم 14 أكتوبر الجاري
بالرباط، والتي انتهت
على أجسادهم بالضرب



البطولي في وجه الآلة
القمعية المخزنية.

= يعتبر أن معركة
الأساتذة الذين فرض
عليهم التعاقد هي معركة
كل الشعب المغربي، لأن
هذا المخطط يستهدف
تصفية المدرسة العمومية
والشغل القار والحكم
على بنات وأبناء الشعب
المغربي بالجهل والتخلف
والهشاشة.

= يدعو كل القوى
الديمقراطية والحية من
أحزاب وشببات سياسية
ونقابات وجمعيات حقوقية
إلى تفعيل آليات النضال
الميداني الوجدوي، لحماية
الأساتذة والأساتذة من
بطش النظام والاستفراد
بهم ومن خلالهما حماية
المدرسة العمومية.

والسحل، كما شنت حملة
اعتقالات في صفوفهم،
من أجل إلحاق المزيد من
الضرب بهم والإمعان في دوس
كرامتهم. لقد أدت هذه
الهجمة الخطيرة إلى إصابة
العديد من الاستاذات
والأساتذة واعتقالات بلغت
15 استادا.

إن شبيبة النهج
الديمقراطي، إذ تتضامن
مع كافة الفئات التعليمية
وشغيلتها المهضومة حقوقها
وعلى رأسها الاساتذة
المفروض عليهم التعاقد،
تعلن ما يلي :

- تطالب الدولة بالإفراج
الفوري على المعتقلين،
واسقاط كل المتابعات على
الأساتذة المتابعين على
خلفية نضالهم ضد التعاقد
المشؤوم.

= شجبها لهذا المنحى



تستضيف جريدة النهج الديمقراطي في هذا العدد المخصص مله لـ "استحواد الشركات الأجنبية على الثروات الفلاحية ومشكل السيادة الغذائية، الرفيق م الطاهر الدريدي، المناضل السياسي وعضو النهج الديمقراطي، المسؤول بالجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي التابعة للاتحاد المغربي للشغل. مناضل صاحب حضور متواصل على مستوى أكثر من واجهة نضالية، منحاز بمعية العديد من المناضلات والمناضلين الشرفاء لصفوف العمال والفلاحين الكادحين وباقي شغيلة القطاع الفلاحي، وتضرب جدوره في صلب عائلة مناضلة مطبوع تاريخها بدماء الشهيد م بوبكر الدريدي شهيد الحركة الطلابية والشعب المغربي.

مرحبا بالرفيق

هذا هو الواقع الحقيقي بدون روتوشات، وليتصور معي الجميع كيف هي حقوق العمال وعلى أية حال أصبحت مكتسباتهم.

3 هل يمكن إيجاد مؤشرات مرقمة لمقارنة وضعية الإنتاجية والمردودية وكذا توفير فرص التشغيل لأعداد كبيرة من الأسر، قبل عملية التصفية والوضعية الحالية، أي بعد حوالي عقدين من الزمن؟

أظن أن الأمر لا يحتاج إلى مؤشرات مرقمة لمقارنة الإنتاج والمردودية وفرص الشغل لهاتين الوضعتين، أي قبل تصفية الشركتين والوضعية الحالية، وقد لا يفيد في شيء. ذلك أن الشركتين كما وضحنا أعلاه كانتا تعيشان في أزمة تم خلقها وأريد لها عمدا أن تستفحل وتستدام. ومن جهة أخرى، فحتى إذا ما استبعدنا عنصر الفساد من تحليلنا، فإن المردودية والإنتاجية وحدهما لا يمكن عزلهما عن الظروف العامة التي تؤثر في الاستثمار لاعتمادهما كمقياس في أية مفاضلة.

لكن ما يمكن الجزم به هو أن فرص الشغل التي يوفرها المستثمرون الخواص الذين استفادوا من أراضي صوديا وسوجيطة لهؤلاء العمال وعائلاتهم، قليلة جدا ونوعيتها متدنية وليس لها من أثر دال على الأوضاع الاجتماعية لهذه الأسر؛ بدليل استمرار واقع الهشاشة للأسر المذكورة واستفحالها في أبشع الصور.

4 ماهي تأثيرات وانعكاسات عملية التصفية وتصفية الأراضي للرأسمال المحلي والأجنبي على الميزانية العامة وعلى حياة الشعب المغربي؟

تأثيرات هذا الأمر على الميزانية العامة وعلى حياة الشعب المغربي يمكن النظر إليها من جانبين. الجانب الأول هو إبرام الدولة لهذه الشراكات من موقع الضعف والعمالة للرأسمال، المحلي منه والأجنبي، وبالتالي فإن مردوديتها ضعيفة وهي هدر لخيرات وثروات البلاد، حتى لا نسمي ذلك جريمة. وما يقع لأراضي الشعب الفلاحية (وهكذا يجب أن نسميها بدل أراضي الدولة) هو نفس ما يقع بالنسبة لخيرات البلاد المنجمية والبحرية وغيرها. الجانب الثاني هو أن الأثمنة التي تم بها كراء تلك الأراضي أثمنة بخسة جدا. فلو تحلى مسؤولو الدولة بقليل من الحزم وكانت لهم غيرة على ثروات البلاد في حدودها الدنيا، لتم كراءها بأضعاف ما هي مكترة به ولكن أشر ذلك على ميزانية الدولة لا بأس به.

فضلا عن ذلك فإن الإنتاج الزراعي لتلك الاستثمارات يوجه في معظمه للأسواق الخارجية، وبالتالي يبقى أثره ضعيفا على السوق الداخلي ومن ثمة على ميزانية الدولة.

أما آثار ذلك على حياة الشعب المغربي فسلبية جدا إن لم نقل أنها مدمرة، بحيث أن هذه الفلاحة ليست موجهة بالمطلق لتلبية الحاجيات الغذائية الأساسية للشعب، ومن ثمة استمرار غلاء قفة المواطن من مختلف المواد الغذائية، واستفحال الفقر بالنتيجة في أوساط المجتمع. هذا دون الحديث عن الآثار المضرة للاستعمال المكثف للمواد الكيماوية وتدمير التربة واستنزاف الفرشة المائية كما يحصل في منطقة سوس وغيرها من المناطق....

هكتار وانخراط أغلب المستخدمين في المغادرة الطوعية، ظهر للعلن ما كان مخفيا، وهو قرار الدولة بتفويت كافة أراضي الشركتين للقطاع الخاص وتصفيتهما وطمس صفحة النهب والفساد الذي رعته الشركتين لعقود وتبييض يد المسؤولين مباشرة عنه ومن كان يراعاهم من داخل أجهزة الدولة.

2 ما هو مصيرعاملات والعمال الزراعيين الذين كانوا يشتغلون في هاتين الشركتين؟ وهل حافظوا على مكتسباتهم؟

باعتبارهما شركتي دولة، كانت صوديا وسوجيطة تحترمان قانون الشغل بشكل عام، وكان من المخرج جدا لهما أن يسمع عنهما عدم تطبيقهما لقانون الشغل أو لقوانين الضمان الاجتماعي، هذا من جهة، لكن التنظيم النقابي للعمال ونضالاتهم كانا هما الضمانة لتطبيق القانون وصيانة المكتسبات من جهة أخرى. ولازلت أتذكر نضالات العمال، خاصة في سوجيطة بحكم اشتغالي بها، من أجل تطبيق كافة مقتضيات قانون الشغل وفرض شبكة للأجور تم من خلالها تحقيق وتكريس العديد من المكتسبات المادية على أرض الواقع، كما لازلت أتذكر أيضا انتزاع العمال المؤقتين، وبدعم من الجامعة، لدورية إدارية هامة لكافة المسؤولين بالوحدات الإنتاجية (الدورية رقم 1888) لترتيب العمال المؤقتين حسب أقدميتهم، وتمتعهم بكافة الحقوق التي يتمتع بها العمال الدائمون؛ إضافة إلى مكتسبات أخرى لا يسع المجال لذكرها ونفس الشيء يسري على عمال صوديا.

من جهة أخرى، وبالنظر لقوة التنظيم النقابي العمالي بالشركتين، فقد تم فرض احترام قانون الشغل على المستثمرين الذين فوتت لهم الضيعات، وضرورة تطبيقهم واحترامهم لمقتضيات محاضر الاتفاق التي تم عبرها انتزاع مكتسبات إضافية على مستوى التدويم وغيرها. لكن الحاسم في آخر المطاف بالنسبة لاحترام قانون الشغل والحفاظ على مكتسبات العمال، هو قوة التنظيم النقابي ولا شيء غير ذلك.

وتجدر الإشارة كذلك، إلى أن العديد من المستثمرين الذين حازوا الضيعات لم يحترموا التزاماتهم الموثقة تجاه الدولة، المتمثلة في برامج الاستثمار التي على أساسها استفادوا من تفويت الضيعات، وأجهزوا على مكتسبات العمال ولم يلتزموا بتطبيق قانون الشغل، وهذا هو الوجه الحقيقي للرأسمال.

وما لا يعرفه المواطنون، رغم أن الأمر قد يبدو غريبا، هو التشجيع الضمني على خرق القانون وعدم الوفاء بالالتزامات، الذي يحظى به المستثمرون من طرف المسؤولين من مختلف الجهات الوصية على مواكبة الاستثمار وتطبيق قانون الشغل وغيره. ويمكن أن نذكر هنا بتصريح لرئيس الحكومة الحالي سبق أن أطلقه منذ بضع سنوات في البرلمان عندما كان وزيرا للفلاحة؛ حيث قال بالحرف الواحد "المستثمر اللي ما يلتزم ببرامج الاستثمار والقانون غادي نرميوه، وغادي نفسخو العقدة ديالو عن طريق القضاء".

وإذ أذكر بهذا الأمر الصادر عن مسؤول كبير في الدولة، فلأننا نعرف واقع القضاء في المغرب ولأنه لا يقوم بما هو مطلوب ولو في الحد الأدنى؛ هذا فضلا عن أن وكالة التنمية الفلاحية ADA ووزارة الشغل، التي لم يعد لها أثر في الحكومة الحالية، لا قوة لهم مطلقا أمام المستثمرين من الناحية القانونية حتى يعملوا على فرض احترام المستثمرين لبرامج الاستثمار أو لقانون الشغل.

1 لماذا وكيف تمت تصفية شركتي الدولة "صوديا وسوجيطة" ومن هم المستفيدون من هذه العملية؟

بالرجوع سريعا إلى التاريخ، فقد تم إنشاء شركتي الدولة صوديا (شركة التنمية الفلاحية) وسوجيطة (شركة استثمار الأراضي الفلاحية) سنتي 1972 و1973 لاستغلال جزئ من أراضي القبائل المغربية التي استرجعتها الدولة من المعمرين الأجانب، الذين ظلوا محميين من طرف المخزن رغم مرور 16 سنة عن الاستقلال الرسمي للبلاد. وقد أنشئت هاتين الشركتين في بدايتهما على وعاء عقاري يفوق 300 ألف هكتار من أجرد الأراضي البورية والسقوية، وحددت لكل منهما مهام استراتيجية بالنسبة للفلاحة في مجال توفير البذور والشتائل وتطوير الإنتاج النباتي والحيواني بشكل عام؛ ولم يكن يعوز الشركتين في بدايتهما أية إمكانيات على المستوى المادي أو التقني أو الإداري وغيره.

لكن الشركتين كانتا مستهدفتين ووظفتا بشكل خطير كصندوق أسود للمخزن من جهة، وكمجال مفتوح للفساد والنهب من طرف منعدمي الضمير من جهة أخرى، كما وظفتا أيضا وأساسا لخدمة مصالح أعوان المخزن والرأسمال المستثمر في الزراعة؛ فتم الاستحواد على جزء كبير من وعائهما العقاري حوالي 200 ألف هكتار وتفويته للأعيان والمحوظين ومختلف خدام المخزن في غياب أي إطار قانوني وفي تجاهل تام لبعض الأصوات النقابية والسياسية التي كانت تندد منذ ذلك الوقت بما يستهدف الشركتين من تفويت لأراضيها وضرب لقدراتهما الإنتاجية، ليستقر بعد ذلك وعاءهما العقاري في 120 ألف هكتار، الذي تم إخضاعه منذ سنة 2003 لما سمي برنامج الشراكة ما بين الدولة والقطاع الخاص على أراضي الدولة الفلاحية (Partenariat Public-Privé sur les Terrains Agricoles de l'Etat)، مع الدعاية والتسويق لفكرة احتفاظ الدولة بالتسيير المباشر لجزء من هذا العقار للقيام ببعض المهام الإنتاجية الحيوية الاستراتيجية بالنسبة لأية دولة لا تفرط في سيادتها في المجال الزراعي. بل إن إدارتي الشركتين وعددا من المسؤولين بوزارة الفلاحة كانوا يصرحون رسميا وعلنيا على أنه رغم إعادة الهيكلة التي تعرفها الشركتين وبرنامج التفويت/الشراكة الذي انطلقت فيه الدولة، فإن هذه الأخيرة ملتزمة بالحفاظ على جزء هام من أراضي الشركتين "إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها" كما كان يقول حرفيا المدير العام لسوجيطة آنذاك.

بذلك تم تفويت مساحة 40 ألف هكتار من أجرد أراضي الشركتين سنة 2003 عبر ما سمي بالشرط الأول من الشراكة، وتم تفويت هذا الشرط في ظروف سهلة بالنسبة للدولة بالنظر لثقل "الأزمة" المالية للشركتين والفساد الذي كان ينخرهما، وما كان لهما من تأثير قوي على عمال ومستخدمي الشركتين. ثم استمرت الدولة في رفع يدها عن الشركتين لتستفحل أزمتها بشكل أكبر، ماليا وإنتاجيا واجتماعيا، ليتم إطلاق الشرط الثاني من التفويت سنة 2009 على مساحة 38 ألف هكتار، والذي مر بالنسبة للشغيلة في ظروف أحسن بكثير من الشرط الأول نتيجة النضالات الكبرى التي قامت بها الشغيلة، عمالا ومستخدمين، ونتيجة التنسيق النقابي (وهنا تظهر أهمية الوحدة النقابية) ونتيجة الدور التاريخي الذي قامت به الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي (ا.م.ش) الذي يجب أن يوثق للأجيال وللتاريخ وللذاكرة النقابية.

بعد تفويت هذين الشرطين، أي ما مجموعه 78 ألف

من وحي الأحداث

نهاية معارضة مزيفة

النتي الحبيب

يتسابق الناطقون باسم المعارضة المخزنية للتأكيد على أن دورهم في المعارضة هو منع الأغلبية من الالتفاف أو التراجع أو التخلي عن النموذج التنموي الذي هو برنامج الملك. هذا هو المأل الذي وصلت إليه المعارضة البرلمانية ممثلة في الاتحاد الاشتراكي والتقدم والاشتراكية. مثل هذه المعارضة لا يمكنها أن تتصور نفسها في وضع تعارض فيه أقوال أو تلميحات الملك ومحيطه. إنها تشك في نوايا الأغلبية المخزنية وتتهمها بعدم الإخلاص والجديّة في الالتزام بالتوجهات الملكية؛ ولذلك لا تقوت الفرصة لفضح ما تعتبره خروجاً عن منطوق الخطابات والأوامر العليا.

هكذا أصبحت الساحة السياسية المخزنية عبارة عن مسرح غريب فقدت فيه الأشياء والأمر كل معايير المنطق، كل يوم يطلع علينا مشهد كفاوي، فيه اليمين يسارا، واليسار يمينا، ومن هو في المعارضة يعتبر نفسه أولى وأصلح ممن هو في الأغلبية، ومن هو في الأغلبية أقدر على تدبير أقوى الخطابات المعارضة. لقد أصبح المشهد يزرع تحت الالجدوى وسيادة العيب. لقد وصل النظام السياسي القائم إلى أعلى درجات تسفيه السياسة، ولم يعد يهتم بالمظاهر التي كان يوليها في السابق بعض الأهمية حتى يصيب على اختياراته وسياسته بعض المصادقية أو تصويرها أنها تخدم الرأي العام ومصالح الجميع. فهل يدل هذا الأمر على قوة وصلابة الدولة، أم تراه يخفي واقعا لم تظهر معالمه بشكل جلي؟

أن يستغني النظام عن الأحزمة الواقية، ويعول على المواجهة المكشوفة وبدون وسائل، لهو دليل على الضعف وليس على القوة؛ لأنه ببساطة يعني الفشل الذريع في إنتاج النخب والأحزمة السياسية والطبقية الواقية. ثم هل هذا يخفي واقعا معينا؟ إننا نعتقد أن في الأمر أشياء لا زالت ملتبسة، لعل السياسة الخارجية للنظام تحاول مدنا ببعض مفااتيح فهم المستجدات. وكما هو معلوم فإن السياسة الخارجية هي دائما جزء أساسي من السياسة الداخلية. ولذلك يمكن فهم الاعتماد على التحالفات المستجدة مع الكيان الصهيوني والاعتماد أكثر على الدعم الأمريكي في وقت تتصاعد فيه مظاهر التوتر مع فرنسا وإسبانيا وألمانيا، كل هذه المستجدات توحى وكان مكونات الكتلة الطبقية السائدة في تصادم مصالح يعبر عن نفسه بهمس مسموع ولا تخطئه الأذن الرهيفة السمع. فإذا كان للتاريخ وقعه وثقله في بناء وترسيخ المصالح؛ فربما نحن أمام صراع قد ينفجر بين مكونات الكتلة الطبقية السائدة بالاعتماد على الولاءات القديمة والمستجدة، وإن غدا لناظره لقريب.

الجبهتان الشعبية الديمقراطية وحزب الشعب يدعون لاحترام الأنظمة الداخلية لمنظمة التحرير وأسس العلاقات بين أطرافها

بالتحرر من التزامات وقيود أو سلو المجحفة. ودعا البيان للجنة التنفيذية، وسائر الهيئات القيادية في م.ت.ف.، إلى اتخاذ الإجراءات لوضع حد لهذه الممارسات المتفردة وضمان احترام الأنظمة الداخلية لمنظمة التحرير وأسس العلاقات بين أطرافها.

المرفوضة للضغط على القوى الثلاث بهدف النيل من مواقفها السياسية لن ينجح في ابتزازها أو ثنيها عن مواصلة دورها في الدفاع عن الحريات والحقوق الديمقراطية للمواطنين في مواجهة سياسات القمع والتسلط، وفي النضال من أجل إنهاء الانقسام وتنفيذ قرارات الإجماع الوطني

في بيان مشترك صادر عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين وحزب الشعب الفلسطيني استنكرت القوى السياسية الثلاث تعطيل صرف استحقاقاتها من الصندوق القومي الفلسطيني لأربعة شهور متوالية بقرار فردي مرفوض يشكل انتهاكا للنظام الأساسي لمنظمة التحرير وتطاولاً على صلاحيات هيئاتها القيادية يلحق الضرر الفادح بالعلاقات الداخلية بين فصائلها. وأضاف البيان أن هذا القرار يأتي في ظرف تتعاظم فيه المسؤوليات الملقاة على عاتق القوى الثلاث، كما على سائر فصائل الحركة الوطنية، في النهوض بالمقاومة الشعبية والتصدي لتغول الاحتلال وسياسات التوسع الاستيطاني والتهويد والتطهير العرقي والفصل العنصري.

وأكد البيان أن استخدام هذه الوسائل



عاملات وعمال الطبخ بثانوية م يوسف يفرضون حقهم في الشغل

معاد الجحري

التهرب من التعويض عن 10 أيام عمل خلال شهر غشت، مشكل العطل والحريات النقابية... فهينا للعاملات والعمال (الطبخ

معركة ضد القرار التعسفي الذي أقدمت عليه شركة المناولة "سحر" للإطعام بطرد ثلاث عاملات وعامل منهم وتعويضهم بعمال آخرين وتشريدهم

بفضل نضالهم هم وزملائهم وتضامن العاملين بالمؤسسة، استطاع عاملات وعمال الطبخ والإطعام بثانوية م يوسف بالرباط المطرودين ظلما وعدونا من



والإطعام) بالرجوع للعمل، وتحية لجميع من ساهم كل من موقعه في هذه النتيجة.

الدرس الأساسي: يعود الفضل في هذا الانتصار إلى اليقظة والوحدة وروح التضامن بين العمال والاساتذة والتصميم على الانتصار.

بعدها قضوا سنوات عديدة في الاشتغال بالمؤسسة، علما انه لم يتبقى للشركة المذكورة إلا حوالي ثلاثة أشهر لإنهاء العقد الحالي المبرمج معها.

ويعاني العاملات والعمال بمديرية الرباط عموما مع هذه الشركة من المضايقات وسلب الحقوق (الأجور، التصريح لدى الضمان الاجتماعي،

العمل فرض رجوعهم لعملهم بعد توقيع محضر اتفاق بين ممثلي نقابة FNE في اللجنة النقابية للمؤسسة والمكتب الإقليمي للجامعة الوطنية للتعليم وممثلي الشركة بحضور مدير مؤسسة م يوسف والمقتصد ورئيسة المصلحة عن المديرية الإقليمية بالرباط. وكان العاملات والعمال قد دخلوا في